

اتحاد الشركات الاستثمارية UNION OF INVESTMENT COMPANIES

أهم البورصات العالمية

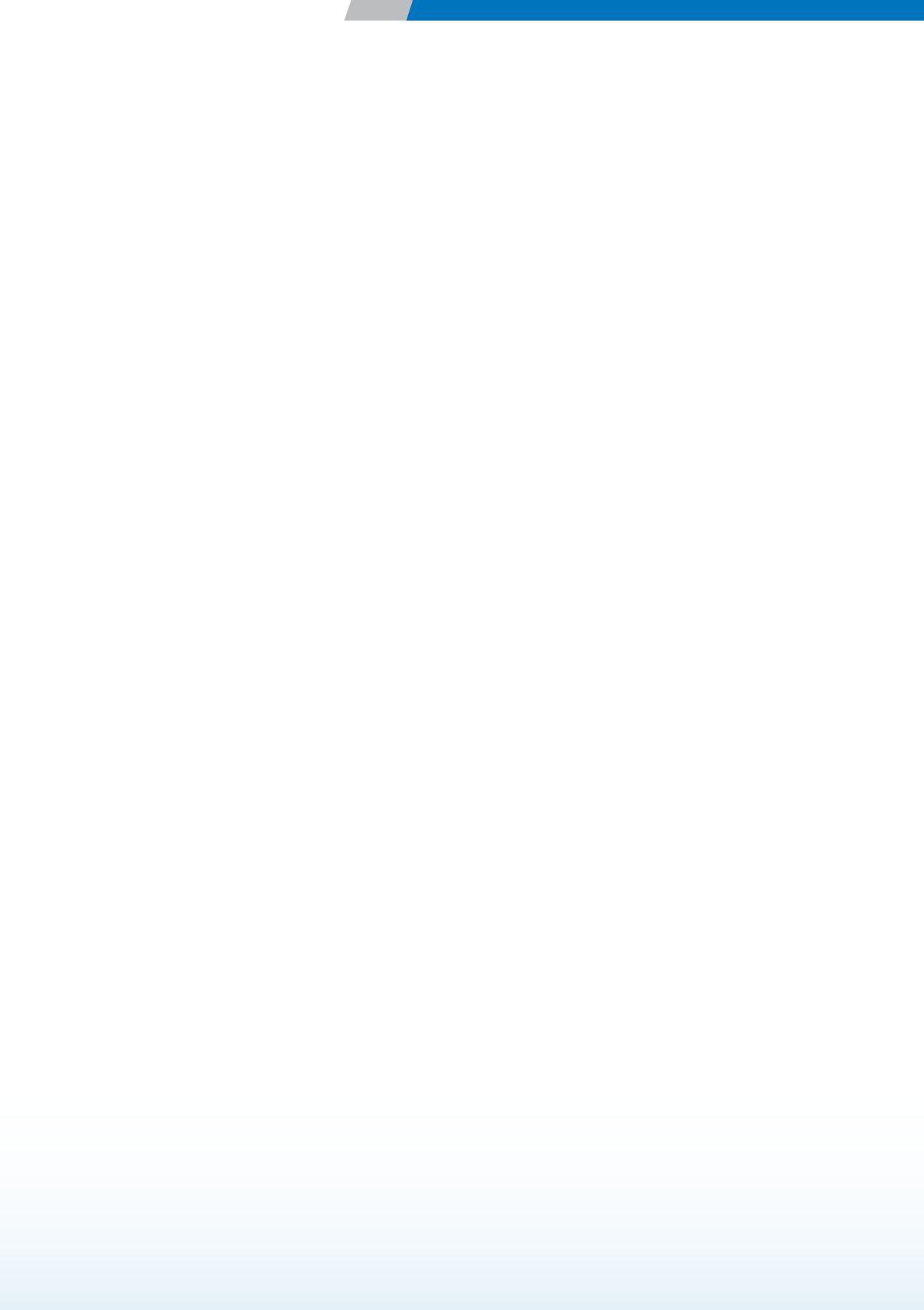
مقدمة

تؤدى البورصة دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية، ويزداد هذا الدور بمرور الايام والسنوات حيث تساهم البورصة فى تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار فى الاوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومى، وتساعد فى تحويل الاموال من الفئات التى لديها فائض (المقرضين) إلى الفئات التى لديها عجز (المقترضين)، وتساهم فى تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية فى الاسواق، كما أنها تساهم فى تحقيق كفاءة عالية فى توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية وهو ما يصاحبه نمو وإزدهار إقتصادى، وأخيراً تعتبر سوق الاوراق المالية أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات فى أى دولة. كما أن الدور الذى تلعبه الهيئات العامة لأسواق المال كجهة رقابية وتنظيمية للأسواق يعضد من أهمية العلاقة التبادلية خدمة للجوانب التنموية وهو ما نهدف إليه فى إصدارنا هذا، حيث نتناول بالشرح البسيط أهم البورصات فى العالم «خليجية، عربية، آسيوية، عالمية من حيث (نشأتها، أهميتها، أهدافها) والمنظمات التى تشرف عليها. هذا ويسعدنا أن نتلقى ملاحظاتكم حول هذا الموضوع إثراءً للمنفعة والمعرفة.

ضرار يوسف الخانم
الرئيس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
5	الفصل الاول: البورصات الخليجية
6	المبحث الاول: سوق الكويت للأوراق المالية
14	المبحث الثاني: السوق المالية السعودية
18	المبحث الثالث: هيئة الأوراق المالية والسلع (دولة الامارات العربية المتحدة)
22	سوق دبي المالي
34	سوق أبوظبي للأوراق المالية
35	المبحث الرابع: بورصة دبي العالمية
51	المبحث الخامس: الهيئة العامة لسوق المال (سلطنة عمان) سوق مسقط للأوراق المالية
57	المبحث السادس: سوق الدوحة المالي
61	المبحث السابع: سوق البحرين للأوراق المالية
65	الفصل الثاني: أهم البورصات العربية
66	المبحث الاول: بورصة بيروت
68	المبحث الثاني: بورصتي القاهرة والاسكندرية
77	المبحث الثالث: بورصة عمان
81	الفصل الثالث: أهم البورصات الآسيوية
82	المبحث الاول: بورصة طوكيو
85	المبحث الثاني: بورصة سنغافورة
87	الفصل الرابع: أهم البورصات العالمية
88	المبحث الاول: البورصة الامريكية
92	المبحث الثاني: البورصة الانجليزية
96	المبحث الثالث: البورصة الفرنسية
100	المبحث الرابع: سوق يورونيست
111	المبحث الخامس: المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)
115	المراجع



الفصل الأول

البورصات الخليجية

سوق الكويت للأوراق المالية⁽¹⁾

أولاً: الموقع والنشأة

شارع مبارك الكبير مع تقاطع شارع على السالم

هاتف: 22423133 (سبعة خطوط)

فاكس 22420779 تلكس: 44015 بورص

ص. ب: 22235 الصفاة الرمز البريدي 13083 دولة الكويت

فيما يتعلق بنشأة السوق نجد أنه:

فى أغسطس 1971 صدر قرار وزير التجارة والصناعة بشأن تنظيم تداول الاوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية.

وفى فبراير 1972 تم افتتاح أول مقر للبورصة بمدينة الكويت، وفى ابريل من عام 1977 تم افتتاح بورصة الاوراق المالية فى الكويت والتي سميت بسوق الكويت للأوراق المالية.

وفى أغسطس من عام 1983 صدر مرسوم أميرى بإعادة تنظيم السوق بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية فى البلاد ويحقق الاستقرار فى التعامل بالاوراق المالية وفقاً لأحدث النظم التكنولوجية السائدة.

ويدار السوق برئاسة وزير التجارة والصناعة، كما يعين بالسوق مديراً متفرغاً بمرسوم أميرى يتجدد كل أربع سنوات، وتقوم لجنة السوق بوضع الخطط التنظيمية الخاصة بالتعامل فى الاوراق المالية داخل السوق والرقابة على تطبيقها، وتضع اللجنة شروط إدراج الشركات فى السوق كما تحدد الادوات الاستثمارية التي يتم تداولها.

ثانياً: أهداف السوق

تتضمن أهداف السوق ما يلى:

- العمل على تطوير السوق المالى فى الكويت على نحو يخدم عمليات التنمية

الاقتصادية فى البلاد، ويساعد فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وتطوير وترشيد أساليب التعامل فى السوق بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها ويسرها ويوفر الحماية للمتعاملين.

• إنشاء الصلات والروابط مع الاسواق المالية الخارجية والاستفادة من أساليب التعامل فى هذه الاسواق بما يساعد على سرعة تطوير السوق المالى الكويتى. وفيما يلى ملخص عن تطور السوق والنظم المستخدمة ومؤشرات التداول الرئيسية فيه فى السنوات الاخيرة.

ثالثاً: تطور نظام التداول فى السوق

بدأ التداول فى السوق وفقاً لنظام «المفاوضة» والذي يشبه إلى حد ما النظام العالمى المعروف Over The Counter وبعد صدور المرسوم الاميرى بإعادة تنظيم السوق فى عام 1983 تم تطبيق نظام المزايدة المكتوبة. وذلك بهدف عرض أوامر البيع والشراء على اللوحات التى أعدت لهذا الغرض وفى الاوقات المحددة لجلسات التداول. وتمشياً مع التطورات التكنولوجية فى عمليات التداول فى الاسواق المالية فقد بدأ السوق منذ أواخر عام 1995 بتحويل نظام التداول إلى نظام التداول الآلى، الذى يعتمد على إدخال كافة عروض البيع والشراء إلى أجهزة الحاسب الآلى، المتوفرة لدى مكاتب الوسطاء، ثم عمل التوافق بين عروض الشراء والبيع آلياً بواسطة الكمبيوتر.

رابعاً: نظام التسويات ونقل الملكية

1 - اهتمت إدارة السوق منذ إعادة تنظيمه فى عام 1983 بتسوية مستحقات المتعاملين والمستثمرين بشكل يضمن حقوق كافة اطراف التعامل، لذا فقد صدر مرسوم أميرى فى ديسمبر 1986 بشأن تنظيم تصفية عمليات تداول الاوراق المالية وغرفة المقاصة فى السوق حيث أوجب أن تتولى تصفية المعاملات التى تجرى على الاوراق المالية المسجلة فى السوق غرفة مقاصة تقوم بتحديد مراكز أطراف هذه

المعاملات وإجراء المقاصة بين ما لهم وما عليهم من حقوق تجاه بعضهم البعض، وتقوم الشركة الكويتية للمقاصة بتنفيذ تلك المهمة حيث يتم تسوية المعاملات بين أرصدة حسابات المتعاملين لديها يوميا ثم إجراء التسوية النهائية بينهم.

2- اهتمت إدارة السوق منذ إعادة تنظيمه بتطوير مهنة الوساطة بإعتبارها تمثل ركنا أساسيا من أركان السوق، لذلك صدر مرسوم أميري عام 1984 بتنظيم مهنة الوساطة فى السوق وإقتصارها على الشركات التى يرخص لها بذلك، وضمانا لسلامة المعاملات التى تتم داخل السوق فقد نصت القواعد المنظمة للسوق بأن يضمن الوسيط سواء، كان بائعا أو مشتريا تنفيذ المعاملات التى يقوم بها فى السوق.

خامساً: نظام المعلومات والافصاح فى السوق

يقوم السوق بنشر البيانات بنشاط التداول وتغيرات الاسعار اليومية فى السوق فى الصحف المحلية والخليجية والعربية، كما يعمل على تزويد شبكات المعلومات وبعض وسائل الاعلام المرئية بالبيانات الخاصة بالتداول وتغيرات الاسعار بشكل يومى. وفضلا عن ذلك يقوم بتحليل ميزانيات الشركات المسجلة فيه دوريا، ويصدر هذه التحليلات فى شكل نشرات توزع على المتعاملين واصحاب القرار لمساعدتهم فى إدارة استثماراتهم وفى اتخاذ قراراتهم.

سادساً: الادوات الاستثمارية فى السوق والمتعاملين فيها

1- الاسهم العادية.

2- صناديق الاستثمار.

ويتم التعامل فى السوق للكويتيين ولمواطنى دول مجلس التعاون الخليجى، أما الوافدون العاملين بدولة الكويت فلهم حق التعامل فى الشهادات التى تصدرها صناديق الاستثمار المسجلة فى البورصة.

سابعاً: عضوية السوق وشروط إدراج الشركات فيه

فيما يلي قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2007 فى شأن قواعد وشروط إدراج الشركات المساهمة فى السوق الرسمى.

مادة (1)

يجب أن تتوافر الشروط التالية فى شركات المساهمة التى تتقدم بطلب إدراج أسهمها فى السوق الرسمى.

مادة (2)

أن يكون رأس مال الشركة المصدر مدفوعاً بالكامل وألا يقل عن عشرة ملايين دينار كويتى أو ما يعادلها بالعملة الاجنبية وأن لا يقل إجمالى حقوق المساهمين فى كل سنة من السنوات الثلاث الاخيرة عن 115% من رأس المال المدفوع وذلك بناء على البيانات المالية السنوية المدققة من قبل مراقب الحسابات قبل تاريخ طلب الادراج.

مادة (3)

أن تكون أسهم الشركة قابلة للتداول وفقاً لأحكام القانون الذى أسست فى ظلّه مع مراعاة ألا تقل المدة التى يتعين انقضاؤها لتداول أسهم المساهمين أو المؤسسين فيها عن المدة التى يتطلبها قانون الشركات التجارية الكويتى لتداول أسهم المساهمين والمؤسسين فى الشركات المساهمة الكويتية.

مادة (4)

أن تكون الشركة قد حققت ربحاً صافياً فى آخر سنتين، وأن لا يقل صافى ربح السنة عن 7.5% من رأس المال المدفوع.

مادة (5)

إذا كان طلب الادراج مقدماً من شركة مفضلة زادت رأس مالها بنسبة أكثر من 50% فيجب أن يكون قد انقضى على هذه الزيادة سنة من تاريخ التأشير فى السجل التجارى.

مادة (6)

إذا كان الطلب مقدما من شركة مقفلة غيرت كيائها القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مقفلة فيجب أن يكون قد إنقضى على هذا التغيير ثلاث سنوات من تاريخ التأشير في السجل التجارى بقرار التحول.

مادة (7)

يجب أن يتم طرح ما لا يقل عن 30% من رأس مال الشركة للاكتتاب الخاص وذلك عن طريق شركة متخصصة ومستقلة عن الشركة التي تقدمت بطلب الإدراج وفقا للإجراءات التي تحددها إدارة السوق بهذا الشأن.

مادة (8)

الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة على إدراج أسهم الشركة فى سوق الكويت للأوراق المالية.

مادة (9)

يتعهد أعضاء مجلس إدارة الشركة بالالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى سوق الكويت للأوراق المالية، وبتقديم كافة المعلومات والبيانات التي تطلبها إدارة السوق، ويجب أن تكون هذه المعلومات والبيانات صحيحة ومطابقة للواقع.

مادة (10)

أن تعهد الشركة بسجلات مساهميها لغرفة المقاصة وأن تلتزم بالتعليمات التي يصدرها السوق فى هذا الشأن.

مادة (11)

إذا كانت الشركة غير كويتية فيجب أن تكون مدرجة فى السوق المالى لموطن الشركة.

مادة (12)

يجب أن يحتفظ الشركاء الاستراتيجيين في الشركات المقفلة التي تتقدم بطلب الإدراج في السوق بما لا يقل عن 25% من رأس مال الشركة. يقصد بهم جميع المساهمين الذين تصل مساهمتهم إلى 5% أو أكثر من رأس مال الشركة وإذا كان إجمالي ملكية المساهمين الاستراتيجيين تقل عن 25% من رأس مال الشركة جاز للشركة أن تكمل النقص من مساهمين آخرين تقل ملكيتهم عن 5% من رأس مال الشركة، وعلى كل مساهم استراتيجي أن يلتزم بالتالي:

- عدم التصرف في 50% من إجمالي الاسهم الاستراتيجية قبل مرور سنة من تاريخ الإدراج.

- عدم التصرف في 50% من إجمالي الاسهم الاستراتيجية المتبقية إلا قبل مرور سنتين من تاريخ الإدراج.

ويستثنى من ذلك قيام احد المساهمين الاستراتيجيين ببيع كامل حصته إلى مساهم آخر يجب تقيد المساهم الجديد بشرط المدة المنصوص عليها أعلاه والتي تبدأ من تاريخ إدراج الشركة في السوق.

مادة (13)

تلتزم الشركة بسداد رسم قيد قدره عشرة آلاف دينار كويتي (10,000 د.ك) ورسم اشتراك سنوي بواقع نصف بالالف (0.05%) من رأس المال المدفوع للشركة وبما لا يتجاوز خمسون ألف دينار كويتي (50,000 د.ك).

مادة (14)

تقوم الشركة باستيفاء إجراءات الإدراج في السوق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إخطارها بموافقة السوق على تسجيلها، وتعتبر هذه الموافقة لاغية في حال عدم التقيد بهذه المدة.

مادة (15)

للجنة السوق الحق في رفض طلب إدراج أى شركة دون إبداء الاسباب.

مادة (16)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره ويلغى كل ما يتعارض معه من قرارات.

يذكر أن البورصة تعمل على تنفيذ خطة مستقبلية طويلة الامد من المحاور

التالية:

- توثيق العلاقات مع الاسواق المالية فى منطقة الخليج وايجاد الآلية المناسبة للربط معها.

- وضع القواعد والقوانين المنظمة لعمل صناع السوق.

- تسويق الاستثمار فى سوق الكويت للاوراق المالية داخل البلاد وخارجها.

- الاستعانة بخبرات اجنبية ومحلية بهذا الخصوص.

- تشجيع ادراج وقيود الشركات الجديدة فى السوق الى جانب تشجيع ودعم برامج تعزيز الوعى الاستثماري.

- اعداد قواعد لمنع تسريب المعلومات الداخلية عن أداء الشركات وبياناتها المالية والاستفادة منها من قبل مجالس الادارات أو المقربين.

- تطوير قواعد قيد - إدراج وشطب - الاوراق المالية فى السوق.

الرقابة على عمليات التداول من خلال تطبيق نظام الحاسب الآلى فى الرقابة.

- اعداد ميثاق شرف للعاملين فى السوق.

- الاشراف على تأسيس الصناديق الاستثمارية والرقابة على تداولاتها وتعاملاتها فى السوق.

- الرقابة على تداولات المعنيين بإدارة الصناديق الاستثمارية، والتفتيش على تداولات المحافظ الاستثمارية.

- تطوير وتفعيل اجراءات الافصاح عن بيانات الشركات.

- تحديث وتطوير الانظمة الآلية لنظام التقاص والتسويات المطبقة فى السوق.
 - تطوير المستوى المهنى والخدمى لشركات الوساطة المالية العاملة فى السوق.
 - تطوير سوق للخيارات - الاوبشن - وتقديم أنواع جديدة من صناديق الاستثمار.
 - تطبيق نظام اقراض الاوراق المالية.
 - وضع نظام متكامل لسوق السندات وأدوات الدين من حيث الادراج والتداول.
- هذا وتتجه الجهود حالياً للانتهاء من مشروع إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الاسواق المالية، والذي يتوقع أن يقوم بدور فاعل فى توفير الحماية للمستثمرين فى الاوراق المالية عن طريق ضمان الافصاح الكامل ومنع التزوير والتلاعب فى أسواق الاوراق المالية، وعن طريق توفير جميع وسائل الحماية اللازمة، كما يساهم فى تطوير وتنظيم أسواق مالية عادلة ونظامية وشفافة وذات كفاءة، والتقليل من مخاطر السوق الناجمة عن عمليات تداول الاوراق المالية.

سوق الاسهم فى المملكة العربية السعودية

أولاً: الموقع والنشأة

أبراج التعاونية، البرج الشمالى، طريق الملك فهد

هاتف: 00966112189999

ص ب 60612 – الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: webinfo@tadawul.com.sa

وافق مجلس الوزراء السعودى فى الجلسة المنعقدة يوم الاثنين 29 صفر 1428 الموافق 19 مارس 2007 برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة السوق المالية السعودية (تداول). يأتى القرار تنفيذاً للمادة العشرين من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكى الكريم رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/4هـ، والتي تقضى بأن تكون الصفة النظامية للسوق المالية شركة مساهمة.

ومن أهم أغراض الشركة توفير وتهيئة وإدارة آليات تداول الاوراق المالية والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها. ويبلغ رأسمال الشركة 1.2 مليار ريال، مقسماً إلى 120 مليون سهم متساوية القيمة، وهى أسهم نقدية اكتب فيها كلها صندوق الاستثمارات العامة. وقضى القرار بأن يتم طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام فى الوقت الذى تحدده الجمعية العامة غير العادية للشركة.

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها فى أواسط الثلاثينات من القرن الماضى عندما تم تأسيس أول شركة مساهمة فى المملكة العربية السعودية وهى الشركة العربية للسيارات. ومع حلول عام 1975 كان هناك 14 شركة مساهمة. وقد أدى النمو الاقتصادى السريع جنبا إلى جنب مع عمليات السعودة للبنوك الاجنبية فى السبعينات من القرن الماضى إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة. وقد تم طرح كم هائل من الاسهم على الجمهور فى هذه الفترة.

وبقى السوق غير رسمى حتى أوائل الثمانينات من القرن الماضى عندما باشرت الحكومة النظر فى إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الانظمة اللازمة لذلك. وفى عام 1984 تم تشكيل لجنة وزارية تتألف من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة التجارة ومؤسسة النقد بهدف تنظيم وتطوير السوق. وقد عهدوا إلى مؤسسة النقد بعد ذلك، بمهمة التنظيم اليومى للسوق.

وقد تم حصر الوساطة فى تداول الاسهم عن طريق البنوك التجارية بهدف تحسين الاطار التنظيمى للتداول. وفى عام 1984 تم تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الاسهم عن طريق البنوك التجارية. وتقدم هذه الشركة تسهيلات للتسجيل المركزى للشركات المساهمة، وتقوم بتسوية وتقاص جميع عمليات الاسهم. وقد أدخل نظام التسوية الآلية والتقاص فى عام 1989. وتم تطوير النظام الآلى لمعلومات الاسهم، وتشغيله من قبل مؤسسة النقد فى عام 1990. كما تم تشغيل نظام تداول ابتداء من أكتوبر 2001م وهو نظام متكامل لتداول الاوراق المالية والتقاص والتسوية.

وفى تاريخ 2 / 6 / 1424 هـ، الموافق 31 / 7 / 2003 م، تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكى رقم (م / 30). وتمثل الجهاز الحكومى المسؤول عن إدارة وتنظيم السوق المالية السعودية، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالى والادارى، وتهدف لتنظيم وتطوير السوق المالية فى المملكة، ولها وضع وفرض اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة فى سوق الاوراق المالية.

ثانياً: صلاحيات الهيئة

تتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية:

- تنظيم وتطوير السوق المالية، و تنمية وتطوير أساليب الاجهزة والجهات العاملة في تداول المالية.
- حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوى على احتيال أو غش أو تلاعب أو التداول بناء على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة، والكفاءة والشفافية في معاملات الاوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الاوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الاوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالاوراق المالية والجهات المصدرة لها.

ثالثاً: مركز إيداع الاوراق المالية (2)

نص « نظام السوق المالية على قيام السوق بإنشاء إدارة تسمى مركز إيداع الاوراق المالية لتنفيذ عمليات الايداع والتسوية، والتحويل، والمقاصة وتسجيل ملكية الاوراق المالية المتداولة في السوق.

وحتى يتم إنشاء المركز، فإن وظائف مركز إيداع الاوراق المالية تتم عبر نظام الايداع في سوق الاوراق المالية «تداول» .

رابعاً: لجان البورصة

(1) لجنة الفصل في المنازعات

نص «نظام السوق المالية» على إنشاء لجنة للفصل في منازعات الاوراق المالية، تسمى لجنة الفصل في منازعات الاوراق المالية. تتكون من مستشارين قانونيين متخصصين يعينهم مجلس هيئة السوق المالية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وتختص لجنة الفصل في المنازعات بالنظر في المنازعات التي تقع في نطاق نظام

السوق المالية واللوائح والقواعد، والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية والسوق.

(2) لجنة الاستئناف

نص النظام أيضاً على وجود لجنة للاستئناف يشكلها مجلس الوزراء للنظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل في منازعات الاوراق المالية.

ويجوز استئناف القرارات الصادرة من لجنة الفصل في منازعات الاوراق المالية أمام لجنة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها.

هيئة الأوراق المالية والسلع⁽³⁾

سوق دبي المالي

سوق أبو ظبي للأوراق المالية

هيئة الأوراق المالية والسلع

أولاً: الموقع

الفرع الرئيسي - أبو ظبي

شارع حمدان - برج الغيث الطابق 13

هاتف: 0097126277888

فاكس: 0097126274600

ص.ب.: 33733 أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: contactus@sca.ae

فرع دبي

شارع الشيخ زايد - برج العطار الطابق 33

هاتف: 00971433129999

فاكس: 0097143328884

ص.ب.: 117666 - دبي - الامارات العربية المتحدة

ثانياً: الهيئة المشرفة على البورصة⁽⁴⁾

1- تأسيسها:

أصدر صاحب السمو رئيس الدولة بتاريخ 29 / 1 / 2000 م مرسوماً اتحادياً بإنشاء هيئة عامة في عاصمة الدولة تسمى «هيئة الأوراق المالية والسلع» تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري بالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها، وفقاً لأحكام هذا القانون والانظمة التي

تصدر تنفيذاً له وتلحق بالوزير.

وللهيئة أن تنشئ فروعاً أو مكاتب تابعة لها لمباشرة مهام الاشراف والرقابة على الاسواق ويحظر على الهيئة أن تمارس أعمال التجارة أو يكون لها نفع خاص فى أى مشروع أو أن تمتلك أو تصدر أية أوراق مالية

2 - أهداف الهيئة (5)

- الارتقاء بكفاءة سوق المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة.
- إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والاموال فى الاوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطنى.
- تنظيم ومراقبة ترخيص الاوراق المالية فى السوق وتحديد المتطلبات الواجب توافرها عند طرح الاوراق المالية.
- التيسير والسرعة فى تسييل الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية، مع ضمان تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد أسعار هذه الاوراق، وحماية صغار المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين مختلف فئات المستثمرين.
- جمع المعلومات والاحصاءات عن الاوراق المالية التى يجرى التعامل بها ونشر التقارير عنها.
- إجراء الدراسات وتقديم المقترحات للجهات الرسمية المختلفة بشأن القوانين النافذة وتعديلها بما يتلاءم والتطور الذى يتطلبه سوق الاوراق المالية.
- الاتصال بالاسواق المالية فى الخارج بهدف الاطلاع وتبادل المعلومات والخبرات بما يحقق مواكبة التقدم فى أساليب التعامل فى هذه الاسواق ويساعد على سرعة تطوير الاسواق المالية، وكذلك الانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات الصلة.
- تنمية الوعى الاستثمارى عند المستثمرين وذلك بتنظيم محاضرات للتوعية ونشر الاصدارات المتنوعة.

- ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوسطاء والعاملين في مجال التعامل بالاوراق المالية وتشجيع وتأهيل الوسطاء وغيرهم من العاملين بالسوق بهدف رفع كفاءتهم العلمية والعملية.

وتهدف الهيئة إلى إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والاموال فى الاوراق المالية والسلع بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطنى ويكفل سلامة المعاملات ودقتها ويضمن تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد الاسعار وحماية المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم العادل بين مختلف المستثمرين بالاضافة إلى تنمية الوعي الاستثمارى عن طريق إجراء الدراسات وتقديم التوصيات والعمل على ضمان الاستقرار المالى والاقتصادى.

وقد بدأت الهيئة بممارسة أعمالها من خلال تطبيق أحكام القانون الاتحادى رقم (4) لسنة 2000 م والعمل على تحقيق الاهداف التى أنشأت من أجلها والتى كان من أهمها حماية المستثمر وتوفير المناخ الاستثمارى الملائم فى التعامل فى الاوراق المالية.

وفى سبيل تحقيق تلك الاهداف، فقد تم إصدار العديد من التشريعات المتعلقة بترخيص وتسجيل الاوراق المالية والافصاح وغيرها، وإتخاذ الاجراءات الضرورية والعمل بشكل مستمر على النهوض بسوق رأس المال الوطنى ضمن أسس عملية ومهنية واضحة ومدروسة وضمن أحدث وأرقى المعايير والنظم فى هذا المجال.

لقد دأبت الهيئة منذ نشأتها على وضع الاهداف الواردة فى القانون الاتحادى رقم 4 لسنة 2000 م موضع التنفيذ حيث عملت على تعزيز البنية التشريعية من خلال إصدار اللوائح والتعليمات التى تكفل تطوير الاطار التنظيمى والاشرافى للشركات المساهمة العامة المدرجة، والشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية علاوة على استحداث بعض الضوابط والمعايير التى من شأنها أن تساهم إيجابياً فى دعم ثقة المستثمرين بهيئة الاوراق المالية والسلع.

وفى إطار سعى الهيئة المتواصل إلى تفعيل دورها الرقابى والاشرافى والارتقاء بالجوانب التنظيمية للشركات الخاضعة للرقابة، فقد رأَت الهيئة أنه من المناسب

توعية هذه الشركات بالمتطلبات الاساسية التى ينص عليها قانون الشركات التجارية رقم 8 / 1984 وتعديلاته والقانون الاتحادى رقم 4 / 2000 واللوائح والقرارات الصادرة تبعاً لذلك.

وعليه فقد تم إنشاء أسواق لتداول الاوراق المالية والسلع فى الدولة بحيث تكون كل سوق على شكل مؤسسة عامة محلية ترخص من قبل هيئة الاوراق المالية والسلع ويشترط لذلك الربط الالكترونى المتبادل للأسواق على مستوى الدولة. ويتولى إدارة السوق مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من السلطة المحلية المختصة على ألا يكون من بين أعضائه عضواً فى مجلس إدارة شركة مساهمة عامة مدرجة أو وسيط مالى.

سوق دبي المالي

أولاً: الموقع

هاتف: 0097143055555

فاكس: 0097143055566

ص.ب.: 9700 - دبي - الامارات العربية المتحدة

البريد الالكتروني: helpdesk@dfm.ae

تأسس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تعمل كسوق ثانوى لتداول الاوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة والسندات التى تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أى من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة فى الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 26 مارس 2000

أهداف السوق

- خلق سوق استثمارى للأوراق المالية يحقق المصلحة للاقتصاد الوطني.
- تنظيم عملية بيع وشراء الاوراق المالية بما يضمن حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمحظورة.
- تحقيق أعلى درجات السيولة من خلال السماح لقوى العرض والطلب بالتفاعل الحر والعادل فيما بين المستثمرين.
- تنظيم عملية انتقال ملكية الاوراق المالية من خلال إدارة الايداع والتقاص والتسوية ونظمها الالكترونية الحديثة التى تتولى العملية بسرعة واقتدار.
- ترسيخ قواعد السلوك المهنى والانضباط بين الوسطاء وموظفى السوق بما يحقق أعلى مستويات الاستقامة وتوفير التدريب الملائم لهم.
- تجميع البيانات والاحصائيات عن الاوراق المالية، وإعداد التقارير بناء على تلك البيانات والمعلومات.

إدارات السوق

إدارة الايداع والتقاص والتسوية

الهدف العام للإدارة

دعم مهام سوق دبي المالى من خلال إتقان الاداء وفعاليتته، والسعى لخلق نظام رقابة آمن وفعال يؤمن السرية لأداء المعاملات وحفظ المعلومات الخاصة بعناصر السوق مما يساهم فى كسب ثقة المتعاملين وتشجيع عملية الاستثمار فى الاوراق المالية.

التعريف بالادارة

هى إدارة مستقلة فى سوق دبي المالى تتولى مسؤولية إدارة وحفظ سجلات جميع الاوراق المالية المدرجة فى السوق، كما تؤمن دخول مسجلى الجهات المدرجة إلى سجلات المقاصة الالكترونية للإطلاع على بيانات عملائهم (المستثمرين). تقوم كذلك الادارة بسداد صافى المدفوعات وصافى المستحقات من وإلى الوسطاء عن طريق بنك التسوية المعتمد.

أهداف إدارة الايداع والتقاص والتسوية

- توفير مناخ يتسم بالامان والاستقرار للمستثمرين للتفاعل مع سوق دبي المالى من خلال السرية المفروضة على المعلومات الخاصة بهم وعدم قبول أية أوامر غير رسمية أو موثوقة عند تنفيذ أى إجراء.
 - تقليص فرص التلاعب بالاوراق المالية للمستثمرين، من خلال الرقابة المفروضة على المعاملات التى يقوم بها الوسيط مع المقاصة لحساب المستثمر.
 - تحرى الدقة فى تلقى وإعطاء المعلومات الخاصة بالمستثمر بعد التأكد من هويته الشخصية.
 - أداء العمل بكفاءة عن طريق التأكد من صحة الطلبات والاوراق الثبوتية المرفقة بها وإنهاء المعاملات فى الوقت المحدد.
 - التأكد من إتمام عملية التسوية اليومية بصورة دقيقة وصحيحة عن طريق التأكد من استلام جميع المستحقات من الوسطاء ودفع جميع مستحقات الوسطاء.
- مهام ومسؤوليات قسم الايداع والتسجيل المركزى

- تشغيل نظام الحاسوب الخاص بسجل المقاصة الالكتروني بالانابة عن كافة الجهات التي لديها أوراق مالية مدرجة.
 - تشغيل نظام المقاصة الالكتروني بالانابة عن السوق.
 - تحديث سجل المساهمين، ودمج الاسهامات المكررة للمستثمرين، وتخصيص رقم المستثمر لكل مساهم في السجل.
 - التنسيق مع مسجلى الجهات المدرجة بشأن إصدار وتوزيع رقم المستثمر للمساهمين المدرجين في السجل.
 - إصدار رقم المستثمر للمستثمرين الجدد.
 - توزيع رقم المستثمر على المستثمرين القائمين والجدد.
 - تغيير وتحديث الاسماء والعناوين في نظام المقاصة بناءً على طلب المستثمر.
 - تحويل الاوراق المالية الخاصة بالمستثمر إلى مستثمر آخر وذلك نتيجة التحويلات التالية: (العائلية، الارثية، والقضائية).
 - تحديث السجل عند تسليم المستثمر شهادته الاصلية لتمكينه من التداول في سوق دبي المالي.
 - تحديث السجل نتيجة تعاملات السوق، التحويلات المصدقة، ونقل الملكيات من حساب المستثمر البائع إلى حساب المستثمر المشتري (التسوية السهمية).
 - تنفيذ إجراءات الشركة نيابةً عن شركات المساهمة العامة المدرجة مثل: توزيع الارباح، توزيع أسهم منحة، زيادة رأس المال وتجزئة الاسهم.
- مهام ومسؤوليات قسم التقاص والتسوية**
- الاحتفاظ بالضمان البنكي المقدم من الوسيط وإدارته.
 - استلام الدفعات من الوسيط عند وجود مبلغ صاف مستحق التحصيل من الوسيط.
 - سداد الدفعات للوسيط عند وجود مبلغ مستحق الدفع للوسيط.

الخدمات التي تقدمها إدارة الايداع والتقاص والتسوية للمستثمرين

- إصدار رقم مستثمر موحد لكل مستثمر جديد (IN).
- إصدار رقم حساب لدى الادارة للمستثمر جديد.
- الاحتفاظ بالاوراق المالية الخاصة بالمستثمر الذي لا يرغب بالتداول بها.
- إصدار كشف رصيد أوراق مالية للمستثمر عند طلبه.
- نقل الملكية الفوري من حساب المستثمر البائع إلى حساب المستثمر المشتري.
- نقل الملكية الفوري من حساب المستثمر البائع إلى حساب المستثمر المشتري.
- إصدار وإرسال كشف حساب أسبوعي للمستثمرين الذين طرأت تغييرات على حساباتهم.
- إصدار وكالة مصدقة من سوق دبي المالي خاصة بالاوراق المالية لتسهيل معاملات الوكلاء.
- تحديث قاعدة بيانات الاسماء وعناوين المستثمرين في نظام المقاصة بناءً على طلب المستثمر.
- تحويل الاوراق المالية الخاصة بالمستثمر بناءً على طلبه من وإلى الوسيط.
- تحويل الاوراق المالية الخاصة بالمستثمر بناءً على طلبه من وسيط لآخر.
- تحويل ملكية الاوراق المالية من حساب إلى آخر وذلك نتيجة للتحويلات التالية: (العائلية، الارثية، والقضائية).
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمر عند طلبها.
- تسجيل رهن الاوراق المالية لصالح البنك الراهن بعد استلام طلب الرهن.
- توفير المعلومات والاحصاءات للجهات المدرجة أوراقها المالية أو مسجلها فور طلبها.
- الرد على استفسارات المستثمرين.

إدارة الرقابة

الهدف العام للإدارة

الرقابة على عناصر السوق المختلفة والتأكد من التزامهم بالقوانين واللوائح وتفعيل الشفافية في عمل السوق لجعل المناخ الاستثمارى مثاليا.

أهداف الرقابة

- تثقيف وتوجيه عناصر السوق المختلفة (المستثمرون، الوسطاء، الشركات المدرجة) في ما يتعلق بالقوانين والانظمة واللوائح حتى يتم الالتزام بها.
- التعاون والتنسيق مع تلك العناصر لتطبيق الالتزامات المطلوبة منها.
- منع التلاعبات والممارسات المحظورة في التداول.
- التأكد من إبلاغ الافصحات والمعلومات الخاصة بالجهات المدرجة في وقت واحد لجميع المستثمرين.
- الإبلاغ عن المخالفات التي تقع، وإعداد التقارير بشأنها ورفعها لإدارة السوق.

أقسام الرقابة

- الادراج ورقابة الشركات.
- ترخيص ورقابة الوسطاء.
- رقابة السوق.
- التدقيق والمتابعة.

مهام الاقسام

قسم الادراج ورقابة الشركات

- الرد على استفسارات الجهات الراغبة في الادراج، والمستثمرين بشأن الجهات المدرجة.
- استقبال طلبات الادراج ومعالجتها.

- إرشاد وتوجيه الجهات المدرجة لاتباع أنظمة ولوائح هيئة الامارات للأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي.
- متابعة افصاح الجهات المدرجة عن بياناتها المالية، وعن أية معلومات مؤثرة على الاسعار، وتوفيرها لإدارة السوق.
- توفير المعلومات المؤثرة على أسعار الاوراق المالية لجميع المستثمرين في نفس الوقت لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتهم.
- رفع تقارير لإدارة السوق عن أية مخالافات من الجهات المدرجة لقوانين هيئة الامارات للأوراق المالية والسلع وأنظمة ولوائح السوق.
- حفظ جميع الوثائق الخاصة بالجهات المدرجة.

قسم الترخيص ورقابة الوسطاء

- إرشاد وتوجيه الوسطاء لاتباع القوانين والانظمة واللوائح.
- مراقبة إلتزام الوسطاء بقانون هيئة الامارات للأوراق المالية والسلع وأنظمة ولوائح السوق من خلال:
- الزيارات الدورية لمكاتب الوسطاء للتأكد من توافق إجراءات النظم لديهم مع القوانين واللوائح.
- متابعة الطلبات المدخلة من خلالهم إلى نظامى التداول الالكترونى والمقاصة.
- التحقق باستخدام برنامج تسجيل المكالمات فى حالة وجود أى مخالافات أو نزاعات.
- التحقق من التزام حملات الوسطاء الاعلانية فى الصحف ووسائل الاعلام بالمعايير المقبولة.
- إعداد الامتحانات الخاصة بإعتماد ممثلى الوسطاء للعمل فى السوق.
- تثقيف الوسطاء بشأن تطوير أنظمتهم الداخلية وإجراءاتهم، وإعداد الدورات التدريبية لمساعدتهم فى تحسين أدائهم.

- رفع تقارير عن أداء الوسطاء والتزامهم بالقوانين لإدارة السوق.
- العمل كحلقة وصل بين الوسطاء والادارات الاخرى فى السوق.
- حفظ جميع الوثائق الخاصة بالوسطاء المعتمدين لدى السوق.

قسم رقابة السوق

- مراقبة كافة أنشطة التداول بما فى ذلك:

- مراقبة التداولات اليومية، والصفقات المنجزة والواامر المدخلة للنظام.
- مراقبة التغيرات فى أسعار الاوراق المالية والكميات المطروحة والمباعة فى السوق.

- التحقيق فى أسباب الاشاعات الموجودة فى السوق بالتنسيق مع قسم التدقيق والمتابعة.

- مراقبة تعاملات عناصر السوق المختلفة وتأثيرها على أسعار الاوراق المالية.

- تحليل نشاط السوق بشكل يومي.
- إدارة قاعة التداول وكل ما يتعلق بها للتأكد من فعالية العمل.
- تنفيذ قرارات الادارة بحق أى من عناصر السوق سواء كانت بالاييقاف أو غيره من الاجراءات.

قسم التدقيق والمتابعة

- مراقبة تحركات أسعار الاوراق المالية وكميات التداول:

- تحليل أسباب تلك التحركات.
- مراقبة أسعار الاوراق المالية قبل وبعد إفصاح الجهات المدرجة عن أى معلومات مهمة للتأكد من عدم تسرب أية معلومات داخلية مؤثرة على الاسعار.
- تتبع المعلومات المتداولة فى السوق والتحرى عن أى إشاعات مؤثرة فيه.

- مراقبة تعاملات عناصر السوق المختلفة بالتعاون والتنسيق مع رقابة السوق ويشمل ذلك:

- مراقبة تعاملات أعضاء مجالس إدارات الجهات المدرجة ومدرائها وموظفيها القياديين وأقاربهم من الدرجة الاولى.
- مراقبة تعاملات الوسطاء وأقاربهم من الدرجة الثانية.
- مراقبة تعاملات المستثمرين.
- البحث والتقصي في تواجد أى تحالفات للتأثير على أسعار الاوراق المالية، ومراقبة وتحليل نتائج ذلك على الاسعار.

إعداد التقارير التالية لإدارة السوق

- تحليل تأثير إصدار البيانات المالية للجهات المدرجة على أسعار أسهمها.
- إعداد التقارير الخاصة بالتداول وحركة الاوراق المالية فى السوق، والتي تعبر عن واقع السوق واتجاهاته.
- إعداد تقارير خاصة عن أية إشاعات أو مخالفات للقوانين ورفعها لإدارة السوق.

إدارة نظم المعلومات

الهدف العام للإدارة

توفير خدمات الازهزة والبرامج بصورة مستقرة ومستمرة إلى جمهور المستخدمين.

التعريف بنظم المعلومات

تتولى نظم المعلومات فى سوق دى المالى تطبيق خدمة الحوسبة الكاملة على أنظمة التداول والايدياع والتقااص والتسوية والخدمات الاخرى المساعدة مثل نظام المحاسبة المالية، وهو ما يجعل نظم المعلومات مسئولة عن تشغيل جميع النظم الرئيسية التي تكون فى مجملها مهام إدارات سوق دى المالى.

أهداف الادارة

- تقديم خدمات الربط الكامل والاتصال المستمر بأنظمة السوق الالكترونية لكافة المستخدمين.
- ضمان سرية وسلامة البيانات.
- إيصال المعلومات المتاحة للمستثمرين بصورة فورية السياسات.
- التطبيق الدقيق لأنظمة ولوائح السوق الخاصة بالانظمة الالكترونية المستخدمة.
- تطبيق الاجراءات الخاصة بنظم المعلومات بما يضمن حماية البيانات وكفاءة الاتصال.

نظامى التداول والتقاص والتسوية

- إدارة ودعم نظامى التداول والتقاص والتسوية من حيث الاجهزة والبرمجة.
- إدارة ودعم باقى الانظمة الالكترونية المساندة وأنظمة الاتصال المستخدمة.
- تقديم الدعم التقنى والبرمجى للمستخدمين.
- التخزين الاحتياطى الدورى للبيانات الموجودة فى نظامى التداول والتقاص والتسوية.
- إعداد الادلة الخاصة باستخدام نظامى التداول والتقاص والتسوية.
- إعداد وتوفير التقارير المطلوبة سواء لإدارة الايداع والتقاص والتسوية أو للوسطاء.

دعم الاجهزة والشبكات والمستخدمين

- إدارة وتأمين الاجهزة والشبكة ومزوداتها.
- تركيب وتجهيز الاجهزة والطابعات والاجهزة الطرفية الاخرى.
- توفير أجهزة الاتصال من هواتف وخدمات الفاكس.
- الصيانة الدورية للأجهزة والشبكة.
- توفير وتثبيت البرامج والتطبيقات المستخدمة فى السوق.

-تقديم الدعم الفنى للمستخدمين.

-توفير البريد الالكترونى والاتصال بالانترنت للمستخدمين.

-الاشراف على نظام التحكم فى الدخول للأماكن المختلفة فى السوق.

دعم وتطوير الانظمة

- صيانة وتطوير البرامج الخاصة بإدارة الايداع والتقاص والتسوية.

- مراجعة عمل البرامج الخاصة بإدارة الايداع والتقاص والتسوية.

- التأكد من سلامة ودقة البيانات.

- تقديم التقارير الدورية وتلك الخاصة بالتداولات.

- تحديث وتطوير موقع السوق الالكترونى.

خدمات نظم المعلومات

- تطوير وتثبيت وصيانة البرامج التطبيقية.

- تركيب ودعم الاجهزة.

- دعم الشبكة والربط الهاتفى.

- تقديم التقارير بشكل دورى وعند الطلب.

إدارة تطوير السوق

الهدف العام للإدارة

جعل سوق دى المالى مركزا ومقصدا استثماريا فريدا للاستثمارات المحلية والعالمية،

وجعل السوق الملتقى الامثل للمستثمرين من خلال الوفاء بمتطلبات عناصر السوق

وتطوير مناخ التداول كى يصبح الافضل على المستوى الاقليمى كما تعمل الادارة

على توعية وإرشاد المستثمرين بألية عمل السوق وكيفية الاستثمار فيه.

أهداف الادارة

- تطوير إجراءات العمل فى السوق، والاخذ بأحدث نظم الاداء.

- التعريف بالسوق والترويج له بين المستثمرين والجهات الراغبة فى زيادة

رأسمالها.

- جذب الاستثمارات والمستثمرين والوسطاء الجدد للسوق.
- العمل على بلوغ أعلى درجات رضا العملاء.
- خلق بيئة تداول مثالية.
- تقديم وتوفير الخدمات المثالية.

أقسام الادارة

قسم خدمات المستثمرين

يتولى تقديم العديد من الخدمات التي تشمل إصدار وتخصيص رقم المستثمر، وتقديم معلومات مباشرة عن المعاملات اليومية وعن السوق، بالإضافة إلى توفير مطبوعات سوق دبي المالي. كما يتولى متابعة الشكاوى والمقترحات المقدمة. يقدم القسم خدماته من خلال مكتب خدمات المستثمرين، والذي يقع عند مدخل السوق، خارج قاعة التداول.

قسم الاعلام والعلاقات العامة

يتولى القسم تقديم بيانات التداول اليومية للصحافة ومراكز الاعلام، ومتابعة الاخبار المتعلقة بسوق رأس المال في الصحف. كما يتولى القسم تنظيم الندوات والبرامج التعريفية لزيادة الوعي بالاستثمار في سوق دبي المالي.

قسم الابحاث والتطوير

هو أحد أهم أقسام السوق حيث يتولى تزويد المستثمرين وباقي عناصر السوق بالبيانات الاحصائية عن التداولات السوقية، بالإضافة إلى إعداد النشرات المختلفة والتقارير الدورية. كما يعد القسم المطبوعات المصدرة من قبل السوق

أنظمة ولوائح سوق دبي المالي

- نظام الايداع والتقاص والتسوية

- نظام الوسطاء والتداول

رسوم سوق دبي المالي

قواعد السلوك المهني

إجراءات وقواعد التداول الإلكتروني

قوانين وأنظمة ولوائح ذات صلة

- مرسوم رقم 14 - إنشاء سوق دبي المالي
- مرسوم رقم 15 - تعيين أعضاء مجلس إدارة سوق دبي المالي

يذكر أن القوانين والأنظمة واللوائح المنشورة في موقع سوق دبي المالي هي للعلم فقط وحدثتها غير مؤكدة. اللغة العربية هي اللغة الرسمية والمعتمدة في إصدار تلك القوانين والأنظمة واللوائح، وبالتالي فإن قيام سوق دبي المالي بترجمتها وعرضها باللغة الانجليزية هو لسهولة توفير المعلومات الرئيسية لمن ليست اللغة العربية لغتهم الاصلية. ولا يتحمل سوق دبي المالي أو هيئة الامارات للأوراق المالية والسلع ما ينتج عن فهم خاطئ لترجمة تلك القوانين والأنظمة واللوائح، أو استخدام النصوص الالكترونية المعروضة على الموقع باللغتين العربية والانجليزية. ويمكن للجهات المهتمة مراجعة مصادر تلك القوانين والأنظمة واللوائح للحصول على الاصول المعتمدة منها، وتعديلاتها.

سوق أبو ظبي للأوراق المالية

أولاً: الموقع

برج الغيث - شارع حمدان - أبو ظبي

هاتف: 009712627777

فاكس: 0097126128782

ص.ب.: 54500 - أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة

الموقع الإلكتروني: www.adsm.co.ae

البريد الإلكتروني: info@adsm.co.ae

تم تأسيس سوق أبو ظبي للأوراق المالية طبقاً للقانون رقم (3) لسنة 2000م الصادر عن المجلس التنفيذي، كمؤسسة حكومية عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي الإداري وبالصلاحيات الرقابية التنفيذية لممارسة مهامها وفقاً لأحكام وقوانين تضمن الشفافية وسلامة التداول. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 2000/11/15.

ثانياً: أهداف السوق

- إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والاموال في الاوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- أحكام الرقابة على عملية التداول في الاوراق المالية بما يضمن سلامة التصرفات والاجراءات.
- تنمية الوعي الاستثماري عن طريق إجراء الدراسات وتقديم التوصيات بما يكفل توجيه المدخرات في القطاعات المنتجة.
- العمل على ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي.
- تطوير وترشيد أساليب التعامل بما يكفل توفير السيولة واستقرار أسعار

الاوراق المالية المدرجة فى السوق.

إدارة سوق أبو ظبى للأوراق المالية:

تتألف إدارة سوق أبو ظبى للأوراق المالية من تسعة أعضاء وتكون عضوية المجلس لمدة ثلاث سنوات.

المبحث الرابع

بورصة دى العالمية⁽⁶⁾

أولاً: الموقع

بورصة دى العالمية

الطابق السابع - بناية البورصة - مبنى البوابة

مركز دى المالى العالمى - ص.ب. 53536

دبى - أ.ع.م - هاتف: 0097143612222

فاكس: 0097143612130

الموقع الالكترونى: www.difx.ae

مقدمة

تتمتع بورصة دى العالمية باثنتين من المزايا الفريدة

أولى تلك المزايا هى الموقع الجغرافى الذى يقع بين الاسواق الدولية فى لندن وهونج كونج وبذلك تعد بورصة دى العالمية جسراً يعبر الهوة بين غرب أوروبا وشرق آسيا مما يمكن المنطقة من الاستفادة لأول مرة من خدمات بورصة عالمية.

إن المنطقة التى تغطيها البورصة تضم مليارى نسمة والذين يمثلون حوالى ثلث سكان العالم ولقد لفت النمو فى هذه المنطقة انتباه الكثيرين ولم تعد أنظار عالم الاموال تكتفى بالمشاهدة فقط حيث تقوم المؤسسات العالمية الآن باستثمار قدر كبير من الموارد ورأس المال لإيجاد حضور لها فى منطقة الشرق الاوسط متخذين من دى مركزاً لذلك.

والميزة الثانية التي تتمتع بها بورصة دبي العالمية هي حسن التنظيم الذي يواكب المواصفات العالمية وتم إنشاؤها لجذب الاستثمارات العالمية والاقليمية على السواء. وتوفر هذه البيئة التنظيمية فرصة ظهور سوق مالى مفتوح فعلياً ويتسم بالشفافية ومصمم حسب أعلى المستويات العالمية. ويظهر تاريخ بورصات الاسهم العالمية أن أسواق المال الناجحة ترتبط بالنمو الاقتصادى، وتتطلع بورصة دبي العالمية بدورها إلى المساهمة الفعالة فى ازدهار المنطقة التي تشملها بخدماتها.

نبذة عن بورصة دبي العالمية (DIFX)

تهدف بورصة دبي العالمية إلى أن تصبح بورصة أسهم عالمية رائدة تقع بين أوروبا الغربية وشرق آسيا وتطمح إلى أن تكون عاملاً حافزاً لإحداث التغيير فى المنطقة التي تشهد نمواً ملحوظاً.

ومن شأن بورصة دبي العالمية أن تكمل بورصات الاسهم المتواجدة حالياً فى المنطقة والتي تركز أعمالها على الاسواق المحلية.

بالنسبة للمستثمرين العالميين والاقليميين ستكون بورصة دبي العالمية هى البوابة الرئيسية نحو الفرص الاستثمارية فى دول مجلس التعاون الخليجى وباقى دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى جنوب تركيا ووسط آسيا وشبه القارة الهندية.

وفيما يخص مصدرى الاسهم والاوراق المالية الاخرى فى هذه المناطق ستقوم البورصة بمنح جدوى اقتصادية إضافية للسوق وإمكانية غير مسبوقة للوصول إلى رأس المال الاقليمى والعالمى للاستفادة من التقييم العادل.

ولإيجاد هذا السوق قامت بورصة دبي العالمية بتطوير البنية التحتية والتي ستمنح المستثمرين والشركات المدرجة والاعضاء الذين يقومون بالتداول خدمات ممتازة.

إن نظام التداول القائم على أحدث الوسائل التكنولوجية هو قلب البورصة النابض بينما الميزات الاخرى مثل قسم المقاصة (الذى يعمل كنظير مماثل مركزى) وسجل

الاسهم وجهة إيداع المركزية للأوراق المالية فإنها تتكامل جميعها مع بعضها البعض، وهذا الاندماج المتطور يدعم إنشاء سوق يكون قادراً على الوفاء باحتياجات جمهور المستثمرين.

إن بورصة دبي العالمية تتيح إنجاز الأعمال بشكل منظم مما يمكن البنوك الاستثمارية والوسطاء الماليين العالميين والمحليين للانضمام إلى السوق كأعضاء، وتم تسجيل جميع الأعضاء لدى سلطة دبي للخدمات المالية الجهة التنظيمية للمنطقة المالية الحرة التي تأسست فيها بورصة دبي العالمية وسيخضع كل الأعضاء إلى المستوى التنظيمي المرتفع لكل من الجهة التنظيمية وبورصة دبي العالمية نفسها.

وسيمكن الأعضاء على المستوى المحلى والاقليمى والعالمى من القيام بتداول مجموعة كبيرة من المنتجات وستقوم مجموعة مختارة من الأعضاء بتقديم مستويات مضمونة من السيولة وبصفة خاصة المنتجات المالية مما سيضمن أن تكون فروق الاسعار بحدها الأدنى بقدر الامكان.

وانطلاقاً من هذه البدايات القوية ستتطور بورصة دبي العالمية عبر الزمن لتصبح سوقاً ناضجاً يجذب مصدري الاوراق المالية الذين يترددون على بورصات الاسهم الدولية الاخرى حول العالم.

مركز دبي المالى العالمى (DIFC)

تقع بورصة دبي العالمية ضمن مركز دبي المالى العالمى الذى بدأ أعماله فى عام 2004، وبصفته منطقة مالية حرة يقدم مركز دبي المالى العالمى العديد من المزايا للشركات والمؤسسات التى تعمل من خلاله ومن بينها إمكانية الاستفادة من مزايا ضريبية وعدم وجود قيود على مستوى الملكية للأجانب فى ظل نظام قانونى مستقل يقف على قدم المساواة مع الجهات التنظيمية العالمية الاخرى.

ولقد تأسس مركز دبي المالى العالمى كجزء من الرؤية الشاملة لحكومة دبي لتوفير مناخ ملائم للنمو والتقدم والتطور الاقتصادى فى دولة الامارات العربية المتحدة والمنطقة المحيطة بها، ولذلك فإن المبادئ التى يسترشد بها مركز دبي المالى العالمى هى التكامل والشفافية والكفاءة.

ويقوم مركز دبي المالي العالمي بالتركيز على ستة قطاعات رئيسية هي الخدمات المصرفية (الاعمال المصرفية الاستثمارية والاعمال المصرفية للشركات والاعمال المصرفية الخاصة)، أسواق رأس المال (الاسهم والادوات المالية الخاصة بالدين والمشتقات المالية وتداول السلع)، إدارة الاصول وتسجيل المحافظ وإعادة التأمين والتمويل من منظور إسلامي وعمليات المساندة التي تقوم بها المكاتب الخلفية. وبالإضافة إلى بورصة دبي العالمية، يضم مركز دبي المالي العالمي الهيئات التالية:

سلطة مركز دبي المالي العالمي (DFICA)

تتولى سلطة مركز دبي المالي العالمي مسؤولية تطوير استراتيجية مركز دبي المالي العالمي والعمل على تحقيق أهدافه بدءاً من تطوير المنطقة المالية التي تبلغ مساحتها 110 فداناً ودعم البنية التحتية الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) وانتهاءً بتسويق مركز دبي المالي العالمي لدى الجهات المحتمل حصولها على تراخيص لمزاولة الاعمال من خلالها، هذا ويملك مركز دبي المالي العالمي بورصة دبي العالمية بالكامل.

إن سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية الوحيدة للخدمات والاسواق المالية الخاصة بمركز دبي المالي العالمي، وتتكون من خبراء يتمتعون بخبرات عالمية تم اكتسابها من خلال العمل لدى مراكز مالية رائدة حول العالم. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بترخيص وتنظيم أنشطة المؤسسات المالية في مركز دبي المالي العالمي بما في ذلك بورصة دبي العالمية.

الهيئة القانونية لمركز دبي المالي العالمي

إن القوانين والقواعد الاساسية الخاصة بالخدمات المالية التي تقدمها سلطة دبي للخدمات المالية محررة باللغة الانجليزية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

منتجات بورصة دبي العالمية

تهدف بورصة دبي العالمية إلى تطوير سوق للسيولة يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات تشمل عروضاً هامة لإصدارات الاسهم الجديدة للعامة بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأوراق المالية مثل المشتقات المالية غير المدرجة بالبورصات الأخرى في المنطقة والتي سيتم تقديمها في الوقت المناسب.

وتعتزم بورصة دبي العالمية أن تصبح الوجهة الأولى في المنطقة التي تقدم خدماتها فيها بالنسبة للأوراق المالية التالية

- **منتجات الاسهم:** بما في ذلك الاصدارات العامة الاولى للأسهم وإدراج الاسهم الثانوية وإيصالات الايداع وإصدارات أسهم الحقوق، ويجب أن لا يقل إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المختلفة ببورصة دبي العالمية عن مبلغ 50 مليون دولاراً أمريكياً، وتعد الاسهم أحد أكثر الاستثمارات رواجاً في العالم وهي العمود الفقري لأسواق رأس المال العالمية حيث يسمح للمستثمرين بامتلاك حصة رأسمالية في نجاح شركة ما وتحصيل دخل مستثمر عن طريق استلام دفعات من الأرباح.

- **منتجات الدخل الثابت:** ويشمل ذلك السندات الحكومية وسندات الشركات والسندات التي تتخطى الحدود الدولية والسندات القابلة للتحويل والاسهم الممتازة القابلة للتحويل والأوراق المالية المدعومة بأصول وسندات السعر العائم والسندات المرتبطة بمؤشر والسندات الأوروبية وبرامج السندات متوسطة الأجل والتزامات الدين المضمون برهن.

- **المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:** بما في ذلك الصكوك (السندات الإسلامية) والمحافظ الإسلامية والشهادات ومنتجات المؤشرات.
- **المحافظ:** وتشمل المحافظ الاستثمارية والشركات الاستثمارية وشركات استثمار الوحدات والشركات المحدودة والمحافظ المتداولة بالبورصة ومحافظ المظلة ومحافظ التغطية وائتمان الاستثمار العقاري. هذا وتسمح المحافظ للمستثمر بأن يحصل على حصة في استثمارات مالية متنوعة وقد يشمل ذلك حقاً في الملكية أو منتجات الدخل الثابت وستتمكن من إدراج محافظ يكون مركزها خارج مركز دبي المالي العالمي وبمجرد

- إصدار تشريع برنامج الاستثمار الموحد ستمكن بورصة دبي العالمية من تقديم وإدراج محافظ من جميع جهات الاختصاص بما فى ذلك مركز دبي المالى العالمى.
- **منتجات المؤشرات:** وتشمل هذه المنتجات شهادات المؤشرات والضمانات وسندات المؤشرات القابلة للتداول والتي تتابع أداء الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية وستتم أيضاً تقديم عقود المؤشرات الآجلة وعقود الاختيار.
- **الضمانات:** سيتم فى الوقت المناسب تقديم أدوات مالية لحق شراء الاسهم العادية والديون.
- **المشتقات المتداولة بالبورصة:** وستقوم بورصة دبي العالمية بتقديمها فى مرحلة لاحقة.

الادراج

تعترم بورصة دبي العالمية أن تكون جهة الادراج العالمى الاولى للشركات من الشرق الاوسط والمنطقة المحيطة، حيث تتيح البورصة لمصدرى الاوراق المالية والمستثمرين إمكانية الاتصال بشبكة غير متوفرة حتى الآن من الاعضاء والوسطاء وخليط من المنتجات الرأسمالية العالمية والاقليمية ومجموعة كبيرة من المنتجات التى تفوق المنتجات المتوفرة حالياً بالمنطقة.

مزايا الادراج ببورصة دبي العالمية

الوصول إلى رأس المال للنمو

- فرصة الحصول على تمويل للأسهم فى منطقة واعدة بدرجة كبيرة.
- احتمال زيادة حيازة الشركة للعملة لاستخدامها فى الدمج وامتلاك الشركات.
- تقييم للأوراق المالية حسب توجهات السوق وليس الوكالات الحكومية أو الجهة التنظيمية أو البورصة.
- حد أدنى من متطلبات الادراج بنسبة 25 % من رأس مال الشركة (دون أى إدراج آخر يكون لدى الشركة).

- القدرة على تقديم ملكية أسهم للموظفين بغرض تشجيع توظيف واستخدام هيئة عاملين رئيسية.

زيادة فى السيولة

- طلب مستمر على أسهم الشركة من خلال شبكة من المتعاملين بالسوق من خلال بورصة دى العالمية.
- إمكانية ضم أسهم الشركة لمجموعة من المؤشرات المدرجة ببورصة دى العالمية.
- زيادة فى السيولة نتيجة لتوفر منتجات مبتكرة.
- دعم قوى بالسوق من المستثمرين والمحليين بما لديهم من خبرة كبيرة بالمنطقة.
- تقييم متطور للشركات المدرجة مدعماً بزيادة فى التداول ونظرة مستقبلية ثابتة.

جدوى اقتصادية أفضل

- فعالية مالية تامة بالاستفادة من وضع دى كمركز مالى للمنطقة لأنشطة السوق المالى.
- منزلة مرموقة بين المستثمرين الجدد إقليمياً وعالمياً.
- تغطية بحثية شاملة من قبل خبراء تحليل من بنوك استثمارية إقليمية وعالمية ونظرة مستقبلية متطورة لقوة الشركات المدرجة من ناحية أوضاعها المالية وأعمالها نتيجة لمعايير الشفافية والشركات الحكومية والتي تؤدي إلى زيادة فى سعر السهم.

التنوع الافضل للمساهمين

- مجالات التواصل محلياً وإقليمياً وعالمياً.
- إمكانية كبيرة لجذب مستثمرين عالميين ورؤوس أموال من دول مجلس التعاون الخليجى.
- قاعدة استثمارية عريضة بإسقاط التبعية لمجموعات مفردة من المستثمرين.

- التواصل مع البنوك ومؤسسات الوساطة العالمية والاقليمية.
- قبول كبير لمدراء المحافظ العالمية.
- لا توجد قيود على الاستثمار الاجنبى.

بورصة تتسم بالشفافية والكفاءة وجودة التنظيم

- إطار قانونى وتنظيمى على مستوى عالمى يقف على قدم المساواة مع الاسواق المالية العالمية الاخرى.
- عملية إدراج مبسطة الاجراءات - ستكون بورصة دى العالمية همزة وصل للمستندات التكميلية لكل من بورصة دى العالمية وسلطة دى للخدمات المالية.
- أنظمة تداول وتسوية وتسجيل إلكترونى بأحدث وسائل التقنية بما يتوافق مع أسواق الاسهم العالمية.
- رسوم إدراج وتداول تنافسية.

يتواجد فريق تطوير أعمال بورصة دى العالمية لمناقشة متطلبات الادراج وتقديم الدعم خلال جميع مراحل عملية الادراج.

وللحصول على التفاصيل الكاملة حول متطلبات الادراج بالامكان زيارة موقع دى للخدمات المالية وعنوانه www.dfsa.ae للاطلاع على قواعد الاوراق المالية المعروضة وزيارة موقع بورصة دى العالمية وعنوانه www.difx.ae للاطلاع على قواعد الادراج.

المستثمرون

ترحب بورصة دى العالمية بالمستثمرين من أى مكان فى العالم حيث هناك حرية كاملة للمستثمرين من جميع الجنسيات لكى يقوموا بالاستثمار. وتهدف بورصة دى العالمية إلى منح المستثمرين فرصاً فريدة للاستثمار فى مجموعة كبيرة متنوعة من الاسهم ومنتجات الدخل الثابت وتهدف أيضاً إلى القيام بتطوير سوق إسلامى نشط وسوق محافظ متنوعة بالاضافة إلى تداول عقود التسليم المستقبلى وعقود الاختيار ومنتجات الادراج المزدوج والعديد من هذه الانواع من الاوراق المالية غير المدرجة بأى بورصة أخرى فى المنطقة.

ومن خلال معاييرها التنظيمية عالية المستوى بشأن أمور مثل الإفصاح عن المعلومات الدقيقة الخاصة بالأسعار، تهدف بورصة دبي العالمية إلى توفير مناخ من المساواة التامة لجميع المستثمرين.

ويعرض الموقع الإلكتروني الخاص ببورصة دبي العالمية على شبكة الإنترنت بيانات الأوراق المالية المدرجة وقائمة الاعضاء ودليل عن كيفية الاستثمار والادراج بالبورصة.

إن العملة المستخدمة ببورصة دبي العالمية هي الدولار الأمريكي على الرغم من إمكانية التداول باليورو والجنية الاسترليني عن الطلب.

التداول:

تدعو بورصة دبي العالمية البنوك الرائدة والوسطاء من جميع أنحاء العالم ليصبحوا أعضاء في البورصة والتي ستوفر لهم بنية أساسية ذات كفاءة عالية ووسائل تقنية منخفضة التكاليف وسيكون الإطار التنظيمي الذي تعمل بورصة دبي العالمية بموجبه واضحاً لتلك المؤسسات التي تقوم بالتداول من خلال بورصات الاسهم العالمية الأخرى.

يعتبر سوق بورصة دبي العالمية سوقاً إلكترونيًا، ولقد قامت شركة «AtosEuronext» - الشركة العالمية الرائدة في مجال تزويد البورصات بالوسائل التكنولوجية - بإعداد نظام التداول الخاص ببورصة دبي العالمية، وكذلك قامت شركة «TCS»، وهي شركة عالمية رائدة أيضاً في مجال الوسائل التكنولوجية بتزويد بورصة دبي العالمية ببرنامج المقاصة والتسوية.

قامت بورصة دبي العالمية بتعيين ستاندرد تشارترد بنك ليكون بنك المقاصة الخاصة بها حيث سيقوم البنك بإنجاز جميع إيصالات النقد والدفع لبنوك التسوية المعينة من قبل البورصة.

هذا الهيكل التنظيمي سيلعب دوراً رئيسياً في جذب أعضاء إلى بورصة دبي العالمية مما سيمكنها من أن تصبح بورصة دولية عالمية رئيسية وسيحظى أعضاء البورصة بفرصة العمل في منطقة لم تزل المشاركات العالمية فيها محدودة حتى الآن.

تكون ساعات التداول ببورصة دبي العالمية من يوم الاثنين حتى يوم الجمعة من الساعة 11:45 ظهراً حتى الساعة الخامسة عصراً (الساعة 7:45 صباحاً حتى الواحدة ظهراً بتوقيت جرينتش).

التوقيت المحلي أ.ع.م	توقيت جرينتش	
11:45 – 11:30	7:45 – 7:30	جلسة ما قبل الافتتاح
11:45	7:45	افتتاح المزاد
16:45 – 11:45	12:45 – 7:45	جلسة التداول الرئيسية
16:50 – 16:45	12:50 – 12:45	جلسة ما قبل الاغلاق
16:50	12:50	إغلاق المزاد
17:00 – 16:50	13:00 – 12:50	التداول الاخير

- العملة المفضلة هي الدولار الأمريكي (يسمح بالتداول بالجنية الاسترليني واليورو بناء على الطلب).
- حرية تحويل الاوراق المالية.
- سوق غير مادية.
- إمكانية تداول الاوراق المالية المدرجة بالبورصة من قبل جميع الجنسيات دون قيود.
- التداول بموجب نظام مختلط بجميع الانظمة القائمة على الطلبات مع ما يستوجبه السوق.
- رهناً بتحقيق تسوية متعددة الاطراف على أساس صافى القيمة.
- إمكانية قيام المتعاملين بالسوق من تداول منتجات بورصة دبي العالمية الخاصة بالاسهم.

التواصل مع الاعضاء

- 1- إن نظام التداول هو نظام AtosEuronext NSC وتقع الانظمة المركزية الفعلية في باريس ومع ذلك يقوم العاملون ببورصة دبي العالمية بتشغيل وإدارة السوق.
- 2- يمكن استخدام نظام التداول من خلال أجهزة مثل GL WIN.

- 3- توفر بورصة دبي العالمية إمكانية التواصل التقنى للمستخدمين ومزودى أجهزة غرف المعاملات التجارية الذين يرغبون فى تطوير أجهزتهم الخاصة.
- 4- تقدم شركة GL برنامجاً تطبيقياً عبر الانترنت لأداء نفس المهام التى تؤديها أجهزة الاتصال المباشر مما سيسمح للأعضاء بالتواجد مهما كان مكانهم حول العالم (شريطة موافقة الجهة التنظيمية).

التداول

1- الاعضاء

يجب أن يكون كل عضو متداول بنظام بورصة دبي العالمية عضو مقاصة بالبورصة أو له صلة مع مؤسسة عضو مقاصة بالبورصة.

الانواع المختلفة من العضوية

عضو مقاصة عام

عضو ببورصة دبي العالمية والذى يمكنه تنفيذ الاوامر الخاصة به والوامر الخاصة بعميله ولكن لديه أيضاً صلاحية مقاصة معاملات التداول الخاصة به ومعاملات التداول الخاصة بعميله وإجراء المقاصة نيابة عن أعضاء تداول لكنهم ليسوا أعضاء مقاصة.

عضو المقاصة الفرد

عضو ببورصة دبي العالمية الذى يمكنه تنفيذ الاوامر الخاصة به والوامر الخاصة بعميله ومقاصة هذه الاوامر ولكن لا يمكنه مقاصة أوامر الآخرين.

عضو تداول

عضو ليس لديه عضوية مقاصة ويقوم فقط بتنفيذ الأوامر الخاصة به أو أوامر نيابة عن عملائه والعضو فى هذا الوضع لا بد أن يكون له صلة مع عضو مقاصة عام.

2- صناع السوق

- تقوم بورصة دبي العالمية بتعيين متداولين بالسوق بشأن أوراق مالية معينة.
- سيكون مطلوباً من المتداولين بالسوق القيام بعرض الاسعار لمدة زمنية معينة ضمن فروق أسعار معينة ولحجم معين من الاوراق المالية المختارة وسيحصلون على خصم على رسوم هذه الخدمة.
- لن يحصل المتداولون بالسوق على أى مزايا بشأن نشر الاسعار أو أولوية الاوامر ولكن يمكنهم الاستفادة من الرسوم التفضيلية.
- ستزيد هذه الانواع من المشاركين من عمق السوق وتقوية هوامش أرباح السوق وزيادة السيولة بالبورصة.
- **المقاصة والتسوية:**
- تم إنشاء قسم للمقاصة وجهة إيداع مركزية للأوراق المالية وسجل ضمن بورصة دبي العالمية.
- إن أنظمة المقاصة والتسوية والإيداع المركزي والسجل هي أنظمة (eClear Settle) المطورة من قبل شركة (TCS).
- تواصل المشاركين عبر الانترنت بواسطة متصفح إنترنت أو من خلال رسائل SWIFT من خلال نظام آلى بالكامل.
- سيكون لقسم المقاصة معاملات أولية للمقاصة والاموال المضمونة بقيمة لا تقل عن 25 مليون دولاراً أمريكياً.
- تتم تسوية الاوراق المالية لدى جهة الايداع المركزية ببورصة دبي العالمية على أساس T+3.
- ستقوم جهة الايداع المركزية بتقديم تسهيلات إقراض الاوراق المالية واقتراض الاصول السائلة.
- تقدم بورصة دبي العالمية تسهيلات الطرف المناظر المركزية لأعضاء المقاصة لديها.
- يجب ان يستخدم جميع مصدرى الاوراق المالية سجل بورصة دبي العالمية

والذى يقوم بأداء الوظائف التالية:

مهام تسجيل الشركات.

إنجاز معاملات الدمج.

فتح الحسابات والتحويلات.

فتح حسابات الاصدارات العامة الاولية للمدير الرئيسى.

التنظيم:

تدرك بورصة دىبى العالمية أن ثقة المتعاملين فيها هى العامل الرئيسى للنجاح.

إن الجهة التنظيمية لبورصة دىبى العالمية هى سلطة دىبى للخدمات المالية التى تم إنشاؤها بموجب القانون، ومستقلة تماماً عن سلطة مركز دىبى المالى العالمى وتأخذ سلطة دىبى للخدمات المالية على عاتقها مهمة ضمان أن يكون مركز دىبى المالى العالمى أحد أفضل المراكز المالية تنظيمياً فى العالم.

ولكى تقوم بورصة دىبى العالمية بممارسة أنشطتها كبورصة يجب أن يكون لديها ترخيص بذلك من سلطة دىبى للخدمات المالية.

وتقوم سلطة دىبى للخدمات المالية أيضاً بتنظيم طرح إصدارات الاوراق المالية وتداولها ببورصة دىبى العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى بورصة دىبى العالمية مهامها التنظيمية الخاصة بها مثل وضع:

- القواعد التى تنظم الاجراءات التى يجب على الشركات أن تتبعها حتى يتم قبول أوراقها المالية للتداول ببورصة دىبى العالمية بالإضافة إلى الالتزامات المستمرة بعد الادراج وهى قواعد الادراج ببورصة دىبى العالمية.
- القواعد التى تنظم الاجراءات التى يجب على الهيئات أن تتبعها لتصبح أعضاء فى بورصة دىبى العالمية بالإضافة إلى التزاماتها نحو العملاء وإجراءات المقاصة والتسوية وهى قواعد الاعمال الخاصة ببورصة دىبى العالمية.

هيئة الاسواق

أحد شروط الحصول على رخصة من سلطة دبي للخدمات المالية هو أن تقوم البورصة بإدارة سوق عادل ومزود بالمعلومات.

إن هيئة أسواق بورصة دبي العالمية مسؤولة -من بين أشياء أخرى- عن مراقبة السوق لضمان أنه سوق عادل ومزود بالمعلومات.

أمثلة للحالات التي يكون فيها السوق غير عادل وغير مزود بالمعلومات هي التداولات الداخلية والتداولات الزائفة والتداولات المضللة.

إن هيئة الاسواق منفصلة تماماً عن الاعمال التجارية لبورصة دبي العالمية وتتبع اللجنة الاشرافية للسوق وهي لجنة مجلس إدارة بورصة دبي العالمية.

إن نظام المراقبة أو «الانذار» الذي تستخدمه بورصة دبي العالمية يتمكن من رصد التحركات غير العادية للسعر أو لحجم تداول ورقة مالية معينة والتي قد تشير إلى تداولات داخلية أو وهمية أو مضللة.

تقوم هيئة الاسواق ببحث هذه الانذارات وإذا تبين وجود مخالفة للقواعد ستقوم بإحالة الامر إلى اللجنة التأديبية الخاصة ببورصة دبي العالمية أو سلطة دبي للخدمات المالية (عندما يكون ذلك مناسباً).

تتمتع اللجنة التأديبية بصلاحيات فرض مجموعة كبيرة من الجزاءات بما في ذلك تعليمات العضوية عن التداول وذلك في حالات المخالفات الجسيمة.

وهيئة الاسواق مسؤولة أيضاً عن سلطة الادراج، وتقوم سلطة الادراج بمراجعة طلبات الشركات لقبول أوراقها المالية بالقائمة الرسمية وتقديم التوصيات للجنة الادارة لاتخاذ قرار بشأن قبول أو عدم قبول تلك الشركات.

معلومات عن سوق بورصة دبي العالمية

تقوم بورصة دبي العالمية بتوزيع معلومات فورية عن الاسعار دون رسوم لمدة عام بحد أدنى من تاريخ الافتتاح في 2005/6/26. إن توزيع معلومات عن الاسعار حتى آخر لحظة مباشرة من السوق هو أمر غاية في الاهمية لمساعدة المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية التالى.

وتضمن بورصة دبي العالمية للمساهمين بالسوق أن يستلموا معلومات فى نفس وقت طلبها وبذلك تقدم للمستثمرين مستوى من الشفافية المطلوبة وسيتم توفير أخبار الشركات والتعاميم التنظيمية وبيانات الاسعار بموقع بورصة دبي العالمية الالكترونى على شبكة الانترنت بالاضافة إلى مزودى الاخبار العالمية.

معلومات عن الاسعار عالية الجودة

تمنح بورصة دبي العالمية الشركات إمكانية الحصول على مزايا تنافسية وذلك بالاتصال المباشر بالبورصة، ويوصى بهذا فقط للمؤسسات الكبيرة التى تفى بالمتطلبات المكثفة لبيانات السوق ويجب على الشركات التى ترغب فى الحصول على البيانات المباشرة أن تقوم بتوقيع اتفاقية المعلومات ويمكن الاطلاع على هذه الاتفاقية من خلال الموقع الالكترونى لبورصة دبي العالمية وعنوانه www.difx.ae/marketdata.

وبالنسبة للمستخدمين من المؤسسات الصغيرة إلى المتوسطة توصى بورصة دبي العالمية باستشارة مزود بيانات السوق حول كيفية الحصول على معلومات فورية من البورصة.

سياسة المعلومات

تتولى بورصة دبي العالمية تطبيق سياسات حسب أفضل الممارسات بشأن نشر المعلومات. إن الاستخدام غير المصرح به للمعلومات الفورية من بورصة دبي العالمية هو استخدام غير قانونى ويخس أولئك الذين يحرمون القواعد المنظمة لتوزيع تلك المعلومات.

أكاديمية بورصة دبي العالمية

تؤمن بورصة دبي العالمية بأن تعليم مناهج المواد المالية عامل رئيسى لتطوير سوق رأس مال ناجح وعلى مستوى عالمى.

كانت أكاديمية بورصة دبي العالمية قد تأسست بغرض تقديم دورات تدريبية فى دبي ولندن وأى مكان آخر حول العالم يقدم الدعم لمتطلبات التعليم لمجموعة من المشاركين بالسوق بما فى ذلك مصدرى الاوراق المالية والاعضاء المستثمرين وغيرهم من العامة.

وتهدف الاكاديمية إلى تحسين أداء الافراد والشركات وذلك بتقديم تدريب مهني مرتفع الجودة حيث تطبق الاكاديمية أحدث وسائل وتقنيات التدريب التي تلائم أجواء العمل الدولية والمتعددة الثقافات.

وتغطي الدورات الدراسية مجموعة متنوعة من المواد الدراسية الخاصة بالاسواق المالية مثل الاسهم وتحليل الاسهم والدخل الثابت والمشتقات بالإضافة إلى هذا تقدم أكاديمية بورصة دبي العالمية تعليماً متخصصاً حول التمويل الاسلامى وستقدم مواد حول الشركات الحكومية ومنتجات مختارة.

ويتم تنظيم دورات دراسية تتعلق ببورصة دبي العالمية بما فى ذلك دورة للمتداولين الذين يرغبون فى المشاركة بسوق بورصة دبي العالمية وهناك اختبار فى نهاية تلك الدورة.

قامت الاكاديمية بتطوير شراكات مع جهات تدريب عالمية رائدة مثل «إف تى للمعرفة والبورصة الالمانية وجامعة فرانكفورت.

وتستهدف الدورات الدراسية جميع المستويات بدءاً من مستويات المبتدئين حتى المستويات المتقدمة مما يمكن الخبراء من الاستمرار فى التطوير المهنى ويمكن هؤلاء المشاركين الجدد فى القطاع المالى من تعلم الاساسيات المطلوبة. ويمكن للبورصة أن تنظم دورات خاصة حسب الطلب.

العضوية ببورصة دبي العالمية

للحصول على المعلومات اللازمة حول كيفية الحصول على عضوية بورصة دبي العالمية بالامكان إرسال رسالة بالبريد الالكتروني إلى membership@difx.ae أو الاتصال بالهاتف رقم 0097143612222 ومحادثة قسم العضوية.

المبحث الخامس

الهيئة العامة لسوق المال (سلطنة عمان) وسوق مسقط للأوراق المالية

أولاً: الموقع

الهيئة العامة لسوق المال

دائرة التوعية والعلاقات الخارجية

ص.ب. 2259 - الرمز البريدي 112 روى، سلطنة عمان

هاتف: 0096824823258 أو 0096824823273

فاكس: 0096824817471 أو 009682481669

البريد الإلكتروني: info@cma-oman.gov.om

سوق مسقط للأوراق المالية

هاتف: 0096824823600 - فاكس 0096824811506

ص ب 3265 - الرمز البريدي 112 روى، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: msm.info.news@msm.gov.om

ثانياً: الهيئة المشرفة على البورصة

(1) لمحة عن الهيئة⁽⁷⁾

مواكبة لتطورات الاقتصاد العالمى، وحرصاً على بناء اقتصاد متطور قادر على إبراز مكانته على الساحة الدولية، ظهرت الحاجة إلى وجود قطاع مالى متين قوامه مؤسسات مالية تقوم على أسس علمية سليمة وتسهم فى تهيئة البيئة المناسبة لقيام شركات ومشاريع ناجحة تؤدى دورها بشكل فعال فى دورة الاقتصاد الوطنى لهذا صدر المرسوم السلطانى رقم (53 / 88) فى 21 يونيو 1988 بإنشاء سوق مسقط للأوراق المالية، لتكون أرضية تستمد منها هذه الشركات والمشاريع قوتها

وشرعيتها، ولتكون سوقاً منظماً تلبى متطلباتها التمويلية، وتوفر فى الوقت نفسه الفرص الاستثمارية المتعددة للمستثمرين من مختلف الفئات والملجأ الآمن لرؤوس أموالهم. وبعد مرور عقد من الزمن من النمو المتواصل فى نشاط السوق وفى الاقتصاد الوطنى بشكل عام ومواكبة لمستجدات وتطوير القطاع المالى على المستوى الدولى والاقليمى والمحلى خصوصاً فيما يتعلق بقطاع الاوراق المالية، ظهرت الحاجة للفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية بهدف تفعيل الدور الرقابى وحماية المستثمرين، وأصبح من الضرورى تعديل التشريعات والنظم القائمة بما يتواءم واحتياجات السوق، ويجعلها على قدم المساواة مع الاسواق المالية الاخرى فى العالم، وعليه صدر المرسومان السلطانيان رقم (80 / 98) ورقم (82 / 98) بإعادة هيكلة سوق الاوراق المالية من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة وهى:

- الهيئة العامة لسوق المال: وتختص بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الاوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والاشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وجميع المتعاملين فيها.
 - سوق مسقط للأوراق المالية: وتختص بقيد وتداول الاوراق المالية وتكون بورصة لتداولها.
 - شركة مسقط للإيداع وتسجيل الاوراق المالية: وتختص بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الاوراق المالية واثبات انتقال الملكية وإصدار بيانات إلى المساهمين بذلك. وهى مرتبطة بنظام إلكترونى مع السوق لسهولة نقل البيانات.
- وبذلك أصبحت سوق الاوراق المالية فى السلطنة تقف على أرضية صلبة يكمن محورها الاساسى فى تنمية الثقة بالاستثمار وتنشيط وتنظيم العمليات المتعلقة بسوق رأس المال.
- ومتابعة لمسيرة تطوير سوق الاوراق المالية فى السلطنة جاء إطلاق الصفحة الخاصة بالهيئة العامة لسوق المال على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) لتوفير قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بأداء سوق مسقط للأوراق المالية

والشركات المدرجة فيها بشكل مستمر ومباشر لجميع المستثمرين، وذلك تأكيد لمبدأ الافصاح الذى يعد ركنا من أركان قيام السوق المنظمة وأساسا لتطورها، الامر الذى سوف يدعم الثقة بالسوق ويحمى المستثمر ويسهل عليه عملية متابعة استثماراته فى الاوراق المالية، ويمكنه من اتخاذ قراره الاستثمارى فى الوقت المناسب وبناء على أسس علمية سليمة. كما أن أحد الاهداف لإطلاق هذه الصفحة هو محاولة جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية من خلال تعريف العالم الخارجى بالفرص الاستثمارية المتاحة.

2- أهداف الهيئة

- الارتقاء بكفاءة سوق المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة.
- إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والاموال فى الاوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطنى.
- تنظيم ومراقبة إصدار الاوراق المالية فى السوق الاولى وتحديد المتطلبات الواجب توافرها فى نشرة الاصدار عند طرح الاوراق المالية للاكتتاب العام.
- التيسير والسرعة فى تسييل الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية، مع ضمان تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد أسعار هذه الاوراق، وحماية صغار المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين مختلف فئات المستثمرين.
- جمع المعلومات والاحصاءات عن الاوراق المالية التى يجرى التعامل بها ونشر التقارير حولها.
- إجراء الدراسات وتقديم المقترحات للجهات الرسمية المختلفة بشأن القوانين النافذة وتعديلها بما يتلاءم والتطور الذى تتطلبه سوق الاوراق المالية.
- الاتصال بالاسواق المالية فى الخارج بهدف الاطلاع وتبادل المعلومات والخبرات بما يحقق مواكبة التقدم فى أساليب التعامل فى هذه الاسواق ويساعد على سرعة تطوير السوق المالية العمانية وكذلك الانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة.

- تنظيم أو الاشراف على دورات تدريبية للعاملين فى الهيئة أو فى سوق الاوراق المالية أو الراغبين فى العمل بهما.
- ترسيخ قواعد السلوك المهنى والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوسطاء والعاملين فى مجال التعامل بالاوراق المالية وتشجيع وتأهيل الوسطاء وغيرهم من العاملين بالسوق بهدف رفع كفايتهم العلمية والعملية.

ثالثاً: سوق مسقط للأوراق المالية

(1) لمحة عن السوق (8)

تم إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية، بموجب المرسوم السلطانى السامى رقم 88 /53 بتاريخ 21 يونيو 1988 ككيان واحد يهدف إلى تنظيم سوق الاوراق المالية العمانية وليسهم مع بقية المؤسسات المالية الاخرى فى استكمال البنية التحتية للقطاع المالى فى السلطنة وقد كانت عبارة عن جهاز حكومى أهم أهدافها الاشراف على سير عمليات بيع وشراء الاوراق المالية والعمل على إرساء أسس العدالة فى التسعير وسلامة الاجراءات وتسوية الحقوق والالتزامات أصوليا فيما بين أطراف التعامل بائعين ومشتريين، وكانت تمارس الرقابة على شركات الوساطة للتأكد من سلامة عملها و رصد ونشر المعلومات عن شركات المساهمة المدرجة فيها والافصاح عن بياناتها خدمة لجمهور المستثمرين.

استمرت السوق على هذا النحو إلى أن صدر المرسوم السلطانى السامى رقم 98/80 والذى نصت المادة (3) منه على إلغاء المرسوم السلطانى رقم 88/53 المنشئ لسوق مسقط للأوراق المالية (السابقة) ليحل محلها جهازان هما الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية. أما سوق مسقط للأوراق المالية الحالية فقد أصبحت كيانا قانونيا لوحدها تتمتع بالشخصية الاعتبارية و تستمد شرعيتها من المرسوم السلطانى السامى رقم (98 /80)، حيث نصت المادة (9) منه على الآتى:

(يتم قيد وتداول الاوراق المالية فى سوق يسمى «سوق مسقط للأوراق المالية» وتتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة مسقط وتتبع السوق الهيئة)

أيضا تم إنشاء شركة مسقط للإيداع وتسجيل الاوراق المالية وهى عبارة عن شركة مساهمة عمانية مفضلة (ش.م.ع.م) تأسست بالمرسوم السلطاني السامى رقم (82/98) بتاريخ 25 فبراير 1998 وتمتلك سوق مسقط للأوراق المالية 40% من رأسمالها كما تمتلك البنوك وشركات الوساطة والاستثمار الحصة الباقية من رأسمالها. لقد نصت المادة (11) من قانون سوق رأس المال على أن يقوم على إدارة السوق وتنظيم شئونها مجلس إدارة يختص بتصريف أمورها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف التى أنشأت من أجلها فى حدود السياسة العامة للهيئة ويتولى مجلسها -فيما بين أمور أخرى- إعداد مشاريع اللوائح والانظمة الداخلية والتعليمات اللازمة لتنظيم السوق وعرضها على مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها ويشكل مجلس إدارة السوق من مدير عام السوق وممثل عن الهيئة والبنك المركزى العماني وأربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة للسوق كما ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرار بتعيين كل من مدير عام السوق ورئيس مجلس إدارتها.

(2) أهداف سوق مسقط للأوراق المالية:

تأسست سوق مسقط ككيان حكومي مستقل قانونيا. وتهدف لتشجيع الادخار وتحسين الوعى الاستثمارى وحماية المستثمرين. تهدف سوق مسقط للأوراق المالية إلى توفير بيئة أفضل لاستثمار الاموال فى الاوراق المالية وتحقيق المنفعة المشتركة للاقتصاد الوطنى والمستثمرين. كما تقوم بتسهيل تداول الاوراق المالية التى تصدرها شركات المساهمة العامة والاسهم التى تصدرها الحكومة والشركات التجارية ووحدات صناديق الاستثمار والاوراق المالية الاخرى المحلية والاجنبية التى توافق السوق على تداولها.

ولتحقيق هذه الاهداف يتعين على سوق مسقط للأوراق المالية القيام بما يلى:

- توفير فرص استثمار فى الاوراق المالية لتعزيز الاقتصاد الوطنى.
- تنظيم تداول الاوراق المالية وتوفير الحماية للمستثمرين من أى تعاملات غير عادلة وغير سليمة.

- توفير بيئة مناسبة للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب وتيسير تسجيل الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية.
- تطبيق اللوائح والتعليمات واستخدام النظم الالكترونية المتقدمة التى تضمن التداول المنتظم فى الاوراق المالية وفقا للمبادئ المعمول بها عالميا.
- تحسين الآداب المهنية وتطوير فعالية الموظفين فى قطاع الاوراق المالية.

سوق الدوحة للأوراق المالية

أولاً: الموقع والنشأة 9

هاتف 009744333666

فاكس 009744319233

ص.ب 22114 الدوحة - قطر

البريد الإلكتروني: dsm@dsm.com.qa

أسست سوق الدوحة للأوراق المالية بموجب القانون رقم 14 لسنة 1995. وبدأت عملها في السادس والعشرين من شهر مايو 1997 م. وقبل إنشاء السوق كان التعامل بأسهم الشركات المساهمة في دولة قطر يتم من خلال عدد من مكاتب الوساطة غير المتخصصة أو المرخصة لممارسة هذا النوع من العمل. الأمر الذي أدى إلى تحديد أسعار البيع والشراء على نحو غير عادل. في ظل غياب المعلومات، كما أدى إلى صعوبة تسييل الاسهم عند حاجة المستثمر إلى النقد.

ولقد روعى عند تأسيس سوق الدوحة للأوراق المالية انتهاج الانظمة الأكثر تطوراً، وتفادي الاخطار التي مرت بها الاسواق الاخرى فجرى إعداد اللوائح والانظمة التي تحكم عمل السوق على النحو الذي يكمل نزاهة التداول ويحفظ حقوق المستثمرين بائعين ومشتريين على حد سواء.

كما أخذت بعين الاعتبار جميع الانظمة والقوانين المعمول بها في الدولة، بينما رفعت إلى جهات الاختصاص الاقتراحات لتعديل بعض الاحكام التي تساعد في توسيع قاعدة المستثمرين وتتيح أكبر شريحة من المواطنين المساهمة في بناء الاقتصاد الوطنى للبلاد.

ثانياً: أهداف السوق⁽¹⁰⁾

- إتاحة الفرصة لإستثمار مدخرات المواطنين فى الاوراق بما يخدم الاقتصاد الوطنى.
- ضمان إتمام عمليات بيع وشراء الاوراق المالية فى جو من النزاهة والحياد من خلال اتباع سياسة الافصاح عن معلومات الاسهم المتداولة.
- العمل على تطوير السوق المالى على نحو يخدم جهود التنمية الاقتصادية ويساعد فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
- ترشيد وتطوير أساليب وإجراءات التعامل بالاوراق المالية فى السوق، بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها ويوفر الحماية للمتعاملين.
- العمل على تشجيع إنشاء شركات جديدة، وتطوير وتنظيم إصدار الاوراق المالية فى السوق الاولية وتحديد المتطلبات الواجب توافرها فى نشر الاصدار.
- قيد الاوراق المالية الجديدة فى السوق، والسرعة فى تسييل الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية مع ضمان تفاعل العرض والطلب.
- إصدار النشرات والتقارير التى تتضمن جمع المعلومات المتعلقة بأسعار الاسهم اليومية والاسبوعية والشهرية والسنوية وجميع البيانات الاخرى التى من شأنها أن توضح للمستثمرين الاوضاع المالية للشركات.

ثالثاً: لمحة تاريخية

- 1- تم إنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية بموجب القانون رقم (14) لسنة 1995.
- 2- افتتحت السوق فى السادس والعشرين من شهر مايو عام 1997.
- 3- بدأ العمل يدويا فى قاعة التداول وإدارة التسويات والمقاصة، ثم تم التحول نحو نظام التسجيل المركزى فى شهر أغسطس عام 1998.
- 4- تم تنفيذ مشروع التداول الالكترونى. وودشن المشروع فى الحادى عشر من شهر مارس 2002.

رابعاً: الاطار التشريعى والمؤسسى للسوق

1- الاطار التشريعى

يتضمن الاطار التشريعى الذى يحكم عمل سوق الدوحة للأوراق المالية، بشكل رئيسى قانون السوق ولائحته الداخلية وقانون الشركات التجارية. أما قانون السوق فيتضمن الاحكام الرئيسية المتعلقة بأنشاء السوق وأهدافه العامة، وأعضاء السوق وإدارته والوسطاء وموارد السوق، وكذلك الاحكام بأمور التحكيم والتأديب والجرائم والعقوبات. وتتضمن اللائحة الداخلية للسوق بالاضافة للتفاصيل المتعلقة بالمواضيع المشار إليها فى قانون السوق، جميع التفاصيل المتعلقة بالقواعد والاحكام التى تنظم قيد وقبول الاوراق المالية فى السوق ورسوم القيد والاشتراك السنوى للشركات الاعضاء وكذلك شروط ترخيص الوسطاء ووكلائهم والاعمال التى يقومون بها وواجباتهم وحقوقهم بالاضافة إلى صلاحيات لجنة السوق ومديرها. أما قانون الشركات التجارية فينظم جميع الامور المتعلقة بتأسيس الشركات بأنواعها، وفيما يخص الشركات المساهمة فقد تطرق هذا القانون لإجراءات تأسيسها ورؤؤس أموالها وإجراءات الاكتتاب بأسهمها، كما أشار لاجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة ومراقبة حساباتها ومختلف القضايا المتعلقة بانقضاء الشركات وتصفياتها.

2- الاطار المؤسسى

تمارس سوق الدوحة للأوراق المالية وظيفتين أساسيتين: تتمثل الوظيفة الاولى فى القيام بدور الهيئة الرقابية أو ما يدعى بالهيئة المنظمة لتداول الاوراق المالية من خلال الاشراف على المعلومات التى يتم الافصاح عنها من قبل الشركات المساهمة المدرجة سواء فى مرحلة الاصدار الاولى أو فى مرحلة الادرار. كما تضطلع السوق بمهمة الرقابة على عمليات التداول داخل قاعة السوق والرقابة على أعمال وسطاء السوق وأقسام المساهمين فى الشركات المساهمة. أما الوظيفة الثانية فتتمثل بالقيام بدور البورصة من خلال الاعمال المتعلقة بتداول الاوراق المالية وتوفير الخدمات التى توفرها البورصة سواء ما يتعلق بتوفير قاعة للتداول وما يتبعها من تجهيزات أو نشر المعلومات والاسعار عن عمليات تداول أسهم الشركات المدرجة بصورة فورية ومستمرة.

أنظمة الاستثمار في السوق

قام سوق الدوحة للأوراق المالية بتاريخ 3 أبريل 2005 بفتح باب الاستثمار في الاسهم المدرجة في السوق أمام المستثمرين غير القطريين، وذلك تنفيذاً للقانون رقم 2 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 2000 بتنظيم رأس المال الاجنبى في النشاط الاقتصادي، حيث أجاز القانون للمستثمرين غير القطريين تملك نسبة لا تزيد عن 25 % من أسهم شركات المساهمة القطرية المطروحة للتداول.

- يذكر أن سوق الدوحة للأوراق المالية تم تحويلها في بداية أبريل 2007 إلى شركة مساهمة تمتلكها الحكومة مع احتمال بأن تطرح للاكتتاب العام في مرحلة لاحقة على غرار سوق دبي المالى، وقد تزامن ذلك مع إنشاء هيئة قطر للأسواق المالية حيث تقوم الهيئة بدور الجهة التنظيمية المشرفة والمسؤولة عن عمليات الإدراج ومنح التراخيص في أسواق المال المحلية، هذا وتعمل الهيئة على تحقيق الشفافية والنزاهة خلال مراقبة وضمان تطبيق قوانين وتشريعات السوق المحلى، وتمثل أهدافها الرئيسية في:

- المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الاوراق المالية.

- حماية مالكي الاوراق المالية.

- الحد من الاخطار التي تتعرض لها الاسواق المالية.

سوق البحرين للأوراق المالية⁽¹¹⁾

أولاً: الموقع والنشأة

ص. ب 3203، المنامة – مملكة البحرين

هاتف: 00973172626

فاكس: 0097317256362

البريد الإلكتروني: info@bahrainstock.com

الموقع الإلكتروني: bahrainstock.com

سوق البحرين للأوراق المالية

سجلت البحرين أقدم النظم المصرفية فى منطقة الخليج العربى بافتتاح فرع للبنك الشرقى (تشارترد بنك) فى عام 1921، وتمثلت البدايات الاولى التى ساهمت فى تشكيل سوق رأس المال فى البحرين فى تأسيس بنك البحرين الوطنى كأول شركة مساهمة عامة بحرينية عام 1957، تلاه تأسيس العديد من الشركات المساهمة العامة فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى وخصوصاً فى بداية حقبة الثمانينات من القرن الماضى التى تعتبر الفترة الاكثر نشاطاً فى تأسيس الشركات المساهمة العامة والتى ترافقت مع بداية ظهور نشاط سوق غير نظامية للأوراق المالية فى البحرين عرفت باسم (سوق الجوهرة) والتى استمرت حتى تأسيس سوق البحرين للأوراق المالية. وتنظيم سوق الأوراق المالية، صدر المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1987 بإنشاء وتنظيم سوق البحرين للأوراق المالية، والقرار الوزارى رقم (13) لسنة 1988 بشأن إصدار اللائحة الداخلية للسوق والتى تنظم البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية الاساسية اللازمة لقيام صناعة منظمة ومتطورة للأوراق المالية فى البلاد وتحديد الاهداف والغايات التى ينبغى الوصول إليها من وراء تنظيم

هذا القطاع. وقد تم الافتتاح الرسمي للسوق يوم السبت الموافق 17 يونيو 1989. هذا ويحكم السوق بالقوانين والتشريعات الصادرة بشأنه التي تشمل بالإضافة إلى قانون السوق ولائحته الداخلية كافة القرارات الصادرة من قبل مؤسسة نقد البحرين ذات العلاقة بتنظيم قطاع رأس المال في مملكة البحرين.

وفيما يلي قائمة التشريعات التي صدرت لدعم وتعزيز البنية التشريعية للقطاع

وتشمل:

- قرار إصدار الشركات لنتائج أعمالها بشكل ربعي (كل ثلاثة أشهر).
- قرار السماح لشركات الوساطة غير البحرينية بالعمل في السوق.
- قوانين وإجراءات التداول.
- قوانين وإجراءات التقاص والتسوية والحفظ المركزي.

ثانياً: نظام التداول

يعمل السوق كسوق نظامية لتداول الاسهم والاوراق المالية والادوات الاستثمارية الاخرى. ويتم التداول يومياً ما بين الساعة التاسعة والنصف صباحاً والثانية عشر والنصف ظهراً لمدة خمسة أيام في الاسبوع إلى الخميس.

ومما يجدر ذكره أنه لا يوجد في سوق البحرين للأوراق المالية سوق نظامية وسوق موازية وسوق ثالثة كما هو الحال في بعض الاسواق المالية الخليجية والعربية الاخرى. وإنما يوجد سوق نظامية واحدة، حيث تقسم الشركات في سوق البحرين للأوراق المالية إلى شركات مدرجة، وهي شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط الادراج المنصوص عليها في المادة (39) من اللائحة الداخلية للسوق، وشركات غير مدرجة مقبول تداول أوراقها المالية وهي شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط إدراج ميسرة بمقتضى المادة (40) من اللائحة الداخلية، ويتم معاملة الاوراق المالية التي يقتضى القانون نقل ملكيتها خارج قاعة التداول كحالات مستثناة من التداول.

ثالثاً: الاوراق المالية والادوات الاستثمارية المدرجة في السوق

لقد تطورت حركة تداول الاسهم في البحرين بعد تأسيس السوق وقد ساعد ذلك

على العديد من الخدمات المالية والتحليلية المتخصصة التي يقدمها السوق في مجال الاسهم والتطور النوعي الذي طرأ على الاوراق المالية والادوات الاستثمارية المسجلة في السوق إلى جانب الاسهم وقد شمل ذلك السندات والصناديق الاستثمارية والتي من شأنها مجتمعة أن تزيد من كفاءة السوق وتتيح مجالاً أوسع للخيارات الاستثمارية التي تساهم في توسعة قاعدة السيولة المتوفرة في السوق.

رابعاً: السوق وإتفاقيات الربط بين الاسواق المالية

لعب سوق البحرين للأوراق المالية دوراً محورياً نشطاً في العديد من إتفاقيات الربط بين الاسواق المالية المختلفة خليجياً وعربياً، حيث قام بالتوقيع على إتفاقيات ربط ثنائية بينه وبين العديد من الاسواق، ومن ذلك سوق مسقط للأوراق المالية وسوق عمان المالى وسوق الكويت للأوراق المالية كما شارك في إبرام إتفاقية ثلاثية للتعاون المشترك بينه وبين سوقى مسقط والكويت للأوراق المالية إلى جانب التوقيع على بروتوكول للتعاون المشترك مع هيئة سوق المال في جمهورية مصر العربية. ويعمل السوق حالياً على تنشيط إتفاقيات الربط والتعاون المشترك مع اسواق الاوراق المالية الاخرى وتطوير آلياتها بما يمكنها من تفعيل حركة التداول فيما بينها وتشجيع سبل الاستثمار المتبادل بين مواطنى دولها وصولاً إلى خلق سوق خليجية وعربية مشتركة.

خامساً: الوسطاء وشركات الوساطة

يتم إجراء التعاملات وعقد صفقات البيع والشراء في السوق من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق وهم على فئتين: فئة شركات الوساطة وفئة الوسطاء الافراد.

سادساً: مكاتب التسجيل

تتم إجراءات نقل وتحويل ملكية أسهم الشركات المساهمة المدرجة ووحدات الصناديق الاستثمارية والسندات وغيرها من الاوراق المالية والادوات الاستثمارية المدرجة عن طريق مكاتب التسجيل والتحويل المعتمدة من قبل السوق.

سابعاً: أهم خطط وبرامج السوق المستقبلية

يتطلع السوق للمساهمة بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية في البحرين وذلك من خلال تطوير آلياته وإستحداث أنظمة فنية متقدمة كنظام التداول الآلى وما يستتبع ذلك من نظم للمقاصة والتسويات وحفظ الاوراق المالية وتطوير التشريعات ووضع نظام متقدم للإفصاح يستند إلى أفضل المعايير العالمية المطبقة في هذا المجال. ومن ثم يعمل السوق على تحقيق الاهداف التالية:

- تأسيس شركة للمقاصة والتسويات في البحرين بإعتبار أن وجود مثل هذه الشركات يعتبر ركيزة أساسية لتنشيط حركة التداول في السوق وضمان حقوق ومصالح المتعاملين من خلاله.

- اختيار وتشغيل نظام للتداول الآلى في السوق وفقاً لأحدث تقنيات أنظمة التداول الآلى في الاسواق العالمية بما يمكن السوق من استيعاب الزيادة المتوقعة في حركة التداول فيه بالسرعة والكيفية المطلوبة واضعين في الاعتبار التطورات المستقبلية المتوقعة.

- الاستمرار في تطوير البنيات التشريعية والفنية والادارية للسوق طبقاً لأحدث المعايير والمستويات المطبقة في الاسواق الدولية بغية تحويل السوق إلى سوق إقليمى لتسجيل وتداول الاوراق المالية والادوات الاستثمارية كالسندات ووحدات الصناديق الاستثمارية وعلى وجه الخصوص الاوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن المؤسسات والبنوك الاسلامية تمشياً مع وضع البحرين كمحور رئيسى لنشاطات البنوك والشركات الاسلامية.

- العمل على ترويج وتسويق الخدمات التى يقدمها السوق على المستوى المحلى والاقليمى والدولى بما يزيد من كفاءة السوق ويعزز وضع البحرين كمركز مالى خليجى مرموق.

الفصل الثاني

أهم البورصات العربية

نوضح فى هذا الفصل عدد من البورصات العربية وهى بورصة بيروت، بورصة القاهرة والاسكندرية، وبورصة عمان.

المبحث الاول

بورصة بيروت

أولاً: الموقع والنشأة

ص.ب. 3552 - بيروت - لبنان

هاتف: 009611993555

فاكس: 009611993444

الموقع الإلكتروني: www.bse.com.lb

البريد الإلكتروني: bse@bse.com.lb

تأسست بورصة بيروت فى الثالث من تموز / يوليو سنة 1920 تحت سلطة الانتداب الفرنسى، وكانت ثانى أقدم سوق مالية فى العالم العربى بعد بورصة الاسكندرية. فى البداية إنحصر التداول بالذهب والعملات الاجنبية ليشمل بعد ذلك أسهم شركات لبنانية فرنسية هدفت إلى خصخصة مصالح القطاع العام: مياه، كهرباء، سكة حديد والبريد وكان معظم هذه الشركات مدرجة على بورصة باريس بالاضافة إلى بورصة بيروت.

تدرجياً بدأت شركات صناعية مصرفية وخدماتية تدخل البورصة لتعد فى أوائل السبعينات من القرن الماضى ستة واربعون شركة برسملة بلغ اقصاها 2670 مليون دولار أمريكى مما جعل بورصة بيروت الرائدة فى استقطاب رؤؤس الاموال وذلك حتى منتصف السبعينات من القرن الماضى تاريخ اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية. ومع تدهور الوضع الامنى، علق العمل فى بورصة بيروت سنة 1983 لتعاود نشاطها فى ايلول 1995 إلا أن التداول لم يبدأ رسمياً إلا فى كانون الثانى 1996 بعد توقف قصرى دام ثلاثة عشر عاماً.

ثانياً: الاسواق المالية:

تتضمن بورصة بيروت ثلاثة اسواق:

- 1- السوق الرسمي: للشركات التي يبلغ رأسمالها ما يعادل بالليرة اللبنانية ثلاثة ملايين دولار أمريكي أو أكثر والتي تكون قد وزعت أسهماً بنسبة 25 % على الاقل من رأس مالها بين الجمهور في أول يوم تسعير والتي يكون أيضاً عدد المساهمين الحائزين فيها على هذه النسبة خمسون مساهماً على الاقل وعلى أن يكون قد مر على تأسيسها ثلاث سنوات على الاقل.
- 2- السوق الموازي: للشركات التي يبلغ رأسمالها ما يعادل بالليرة اللبنانية مليون دولار أمريكي أو أكثر والتي تكون قد وزعت أسهماً بنسبة 25 % على الاقل من رأسمالها بين الجمهور في أول يوم تسعير والتي يكون أيضاً عدد المساهمين الحائزين فيها على هذه النسبة خمسون مساهماً على الاقل.
- 3- سوق الصكوك غير المدرجة: للشركات التي يوازي رأسمالها مائة الف دولار بالليرة اللبنانية على الاقل.

ثالثاً: نظام التداول

بعد معاودة نشاطها، عملت بورصة بيروت على تحديث نظام التداول فيها بمساعدة بورصة باريس ليلحق بركب العصر والتكنولوجيا، فأصبح نظاماً مميكناً يعتمد أحدث الوسائل في عمليات تسجيل الاوامر من بيع وشراء مروراً بأسلوب احتساب سعر التوازن انتهاء بعمليات الحفظ والمقاصة من تسديد وتسليم مما يسمح بسريرية، شفافية وتقنية أكبر في أسلوب التداول.

وتعتمد بورصة بيروت نظام التسعير المعروف بالـ FIXING الذي يحتسب سعر التثبيت عند الكمية الاكبر للسهم التي يمكن تداولها.

ويمكن للوسطاء القيام بصفقات مباشرة لربائهم أو في ما بينهم داخل أو خارج الردهة بسعر يوافق عليه الطرفين وذلك ضمن شروط خاصة.

أما عمليات التسديد والتسليم فيتم تنظيمها من قبل شركة ميدكليس.م. ل التي تقوم بدور الموعد المركزي لكافة الصكوك.

بورصتي الإسكندرية والقاهرة

أولاً: الموقع

بورصة الاوراق المالية بالقاهرة

4(أ) شارع الشرفين - القاهرة

ص.ب. 358 محمد فريد - القاهرة

هاتف: 3928698 - 3921447 - 3921402 (00202)

فاكس: 002023924214

بورصة الاوراق المالية بالاسكندرية

11 شارع طلعت حرب

هاتف: 4837966 - 4821842 (00203)

فاكس: 4823039

ص. ب: 873 الاسكندرية - رقم بريدى 211111

الهيئة العامة لسوق المال

المقر الرئيسى: القرية الذكية، مبنى 15-84ب

الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوى

محافظة الجيزة، الرقم البريدى 12577

مقر عماد الدين: 20 شارع عماد الدين

القاهرة، صندوق بريد 618، الرقم البريدى 11111

هاتف: القرية الذكية: 002025370040

عماد الدين: 002025766603

فاكس: القرية الذكية: 002025370041

عماد الدين: 002025745598

البريد الالكترونى: camegypt@cma.gov.eg

الموقع الالكترونى: www.cma.gov.eg

ثانياً: تاريخ البورصة المصرية (13)

فى ظل وصول عدد الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى 79 شركة برأس مال إجمالى بلغ 29 مليون جنيهاً مصرياً. كان ميلاد بورصة القاهرة: يوم الخميس الموافق 21 مايو 1903.

والاعضاء المؤسسون للبورصة فى عام 1903: ممثلون عن Courtier en Merchandises وممثل عن Courtier en Valeurs، هذا بالإضافة إلى ممثل عن كل من بنك ليونيز الائتماني، بنك مصر، البنك العثماني الامبريالي، البنك المصري البريطاني والبنك الاهلى المصري.

وكان أمراً معروفاً للجميع أن بورصتا القاهرة والاسكندرية، عند اجتماعهما، احتلا مركزاً بين أكبر خمس بورصات على مستوى العالم. فقد كان اقتصاد مصر منتعش فى تلك الاوقات وبلغ عدد الشركات المتداولة فى بورصة القاهرة وحدها 228 شركة، بإجمالى رأس مال قدره 91 مليون جنيهاً. وكان هناك 73 سمساراً ووسيطاً متوفرون يتولون شئون تجارة الاسهم فى طفرتها. وانتهى الامر كما بدأ كطفرة عقارية فى مصر، عرفت فى السجلات التجارية للمضاربات عام 1907.

وفى عام 1928، قبل انهيار «الول ستريت» بعام، انتقلت بورصة القاهرة إلى مبناها فى شارع الشرفيين.

وقبل إنهاء البورصة المصرية فى يوليو 1961 كانت بورصتا القاهرة والاسكندرية «والذين تم دمجهما بعد ذلك» تحتلان المركز الرابع فى العالم. وبعد حوالى 36 عاماً، وفى خضم مرحلة جديدة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، أصبح فى يد صناع القرار أن يقرروا إعادة البورصتين إلى المرتبة التى كانت عليها فى البداية.

يذكر أن بورصة الاسكندرية تعد من أقدم البورصات فى العالم. فقد تمت أول صفقة قطن محلية مسجلة فى عام 1885 بمقهى أوربا الاسكندراني بميدان Des Consuis والذى سمي لاحقاً ميدان محمد على، حيث كان تجار القطن يجتمعون ويعقدون صفقات قائمة على العرض والطلب بشأن القطن طويل التيلة أو القطن

قصير إلى متوسط التيلة وعلى مدار السنوات امتدت تلك الصفقات لتشمل نوعيات بذور القطن المختلفة.

وكان المتممون الاولون لصفقات القطن الاولون ينتظرون وصول صحيفة الانباء من أوروبا لكي ترشدهم فى عملياتهم فى المستقبل، وكانت السمعة الطيبة تؤثر على كل حركة، فقد نال مزارعو القطن الذين كانوا يقومون بتسليمه فى الموعد المحدد ثقة المصدرين ومن ثم كانوا يتسلمون طلبات كبيرة فى الموسم التالى. فكان احترام المواعيد والمصادقية ذاتا أهمية جوهرية إذا ما أرد التاجر تحقيق ربحاً.

ومن المقهى الاوروبى الاسكندرانى انتقل متممو صفقات القطن إلى مبنى مجاور، وعندما بدأ العمل يتزايد أنشئت هيئة الاسكندرية للقطن (سميت لاحقاً بالهيئة الاسكندرية العامة للغلة أو ال AGPA) بغرض التجارة فى القطن وبذور القطن والحبوب فى الاسواق الفورية والآجلة.

وأنشئ مبنى بورصة الاسكندرية فى عام 1899 خلال عهد الخديوى عباس الثانى، بميدان محمد على بالاسكندرية وأصبحت بورصة الاسكندرية إحدى معالم المدينة التى تظهر على بطاقات البريد، والكتب والدليل الارشادى للمدينة، وأصبحت البورصة بطرق عديدة النقطة المركزية لمجتمع المدينة المالى. قننت عقود بيع القطن الآجلة فى عام 1909 لتتوافق مع انتعاش مصر بعد الهبوط الاقتصادى الكبير الذى جلبه الانهيار المالى لعام 1907، عندما انهارت المؤسسات المصرفية والعقارية للأسواق فى المضاربات. وكان التدخل الحكومى حتى ذلك الوقت غائباً من الناحية الفعلية، ومن ناحية أخرى، ظل السوق الفورى لميناء الباسال معزولاً حتى عام 1931.

ومن بين سماسرة القطن الخمسة والثلاثين المسجلين فى عام 1950 لم يكن هناك سوى اثنين فقط من المصريين، كما تألف مديرو بورصة الاسكندرية من مزيج غير متساوى من المصريين، والشاميين واليهود وكان رئيسها سورى الجنسية يدعى جول كلات بك. وعلى الرغم مما إتسمت به من مزيج عرقى إلا أن الهيئة كانت

قد قطعت شوطاً كبيراً بعد تحكّم البريطانيين فيها لفترة طويلة من خلال أكبر مصدريين للقطن في الاسكندرية وهما عائلة كارفرو وعائلة موس. ولقد ازدادت قبضة هذين المصدرين على سوق التصدير المريح وذلك بعد أن تزوج أحد أبناء عائلة كارفر من وريثه عائلة موس. وعلى نحو مماثل، سيطر الاجانب في الاغلب على مغازل حلج القطن، وكان في مقدمة هؤلاء الاجانب في القرن الماضي سيليج كول (مانشستر) وعائلة البلانتاس (ليفربول) وعائلة لندمانز (براغ) وكذلك ودرسدن وعائلة كورامى بناكى سافاكوس ممثلين عن الرابطة اليونانية.

وحتى الخمسينيات من القرن الماضي كان معظم التداول يتم مع بورصة القطن «بليفربول» كشاهد على روابط مصر القوية بالامبراطورية البريطانية. واستخدمت تجارة القطن المصرية على نحو متفاوت سياسياً خلال فترات الحروب -عكس حال النفط الآن- حيث كانت تبرز كشرط في أغلب إتفاقيات مصر الدولية، فقد كانت تلك التجارة أداة رئيسية للمساومة وكذلك أداة تعزيز للعملة المصرية. واعتمدت تجارة مانشستر القوية بشكل مكثف على ذلك المصدر الرئيسي والذي كان مسئولاً عن تكوين ثروات لا توصف في المملكة المتحدة.

كان هناك أيضاً لجنة القطن المصرية المشتركة ومعهد القطن، وهما مؤسستان موقرتان منضمتان إلى المؤتمر الدولي للقطن. ومع مرور الوقت، أخذ عدد المصدرين الداخليين في هذه التجارة يزداد.

ثالثاً: الاهداف الاستراتيجية للبورصة

تهدف بورصتا القاهرة والاسكندرية إلى أن تكون واحدة من أهم المراكز المالية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، هذا من خلال استخدام التقنيات الحديثة، والالتزام باستمرار تطوير قواعدها ولوائحها والخدمات التي توفرها والعلاقات التي تقيمها مع الاسواق العالمية.

وتهدف هذه البورصات إلى تحقيق هدفها الاستراتيجي، من خلال تبني مستوى

معرفى متميز ورائد، والالتزام بالتحسين المستمر فى القواعد واللوائح، وتحسين مستوى الخدمات والمنتجات التى تقدمها، بالاضافة إلى إقامة الاتفاقيات والاحلاف مع الاسواق الدولية.

والبورصة فى سعيها الدائب لدعم وضعها التنافسى تحرص على التوجه نحو العملاء وتقديم خدمات سريعة وآمنة للمستثمرين، الشركات الاعضاء والشركات المقيدة بالاضافة إلى دعم أواصر الثقة والحرص على تفهم المستثمرين للعمليات التى تضطلع بها البورصة. هذا وتشكل كل من العدالة، الكفاءة والسيولة والشفافية أهداف البورصة الدائمة والمستمرة.

- الهدف: إدارة سوق عالية الجودة من خلال تحسين الاطار التنظيمى والبنية الاساسية.

- الاهتمام الجغرافى: مصر، الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

- مجال النشاط: على عمليات السوق الاساسية مثل التداول، خدمات المعلومات ونظم السوق.

ويحكم العمل ببورصتى القاهرة والاسكندرية نظاماً للقيم يحدد الاخلاقيات الواجب اتباعها من قبل كافة الاطراف المعنية بالسوق (العملاء، والشركات الاعضاء، والشركات المقيدة والمديرين، والعاملين والمستثمرين المحليين والدوليين) وتشتمل القيم المتبعة على ما يلى:

- العملاء (الشركات المقيدة، الشركات الاعضاء والمستثمرون) يأتون فى المقام الاول.

- توفير معاملة متساوية وعادلة لكافة المتعاملين مع البورصة المصرية.

- أهمية توافر مستويات مرتفعة من النزاهة. والالتزام فى السوق بأسمى المعايير الاخلاقية فى التعامل.

- تنظيم السوق ليتناسب مع أفضل الممارسات والخبرات الدولية.

- التعليم والتدريب المتواصل للموظفين مما يمكن البورصة من تحسين الخدمات

المقدمة للعملاء.

- إدراك الموظفين لطبيعة العمل والمهام والقيم إدراكاً جيداً.
- الاستجابة المستمرة للتغيرات الداخلية والخارجية.

رابعاً: لجان البورصة

تتكون البورصة من عدة لجان هي:

- لجنة القيد

تشكل لجنة قيد وشطب الاوراق المالية بقرار من مجلس إدارة البورصة برئاسة رئيس البورصة أو من ينيبه.

- لجنة التداول

هي اللجنة المنوط بها دراسة العمليات الخاصة التي تعد استثناء من قواعد التداول والتي لا يمكن تنفيذها مباشرة في السوق حيث يتطلب الامر وضع شروط ومعايير محددة للتنفيذ لضمان تحقيق أكبر قدر من تحقيق العدالة بين المتعاملين.

- لجنة مؤشر البورصة CASE 30

وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق ما يلي:

- إضافة شفافية أكثر لمؤشر البورصة عن طريق وجود لجنة مستقلة بها مديرين محترفين.

- توفير الاستشارات اللازمة بالنسبة لمؤشر البورصة CASE 30 بالإضافة إلى إمكانية إضافة مؤشرات أخرى.

- المساعدة على توسيع إطار أهمية مؤشر CASE 30 في سوق المال المصرى.

- تطوير مؤشر CASE 30 بصورة تمكنه من الاحلال محل ما هو متبع حالياً من إزالة الحدود السعرية على أسهم معينة.

- إدخال إدارت جديدة تعتمد على المؤشر مثل صناديق الاستثمار المتداولة أو الخيارات والمستقبلات.

خامساً: إدارات البورصة

- إدارة الإفصاح

وتتمثل مهامها فى توفير المعلومات الهامة للمتعاملين فى السوق، واعداد نشرات عن الشركات الاكثر نشاطاً فى البورصة.

- إدارة البحوث وتنمية الاسواق: وتتمثل مهامها فى إعداد النشرات والكتيبات وأوراق العمل التى تخص المستثمرين فى السوق المصرى والاسواق العالمية. وأيضاً الكتب التعليمية لتوعية المستثمر. وكذلك العمل على تنمية موارد البورصة.

- إدارة المراجعة الداخلية: وتتمثل مهامها فى تقييم نظم الرقابة الداخلية للأنشطة المختلفة. ومساعدة الادارة العليا فى تحسين وتطوير نظام إدارة المخاطر.

- إدارة التسويق والاعلام: ومن مهامها العمل على زيادة وعى الجمهور بسوق المال من خلال البرنامج التعليمى Stock Riders ومعرض ومؤتمر البورصة خطوة خطوة.

وكذلك الرد على تساؤلات الصحافة وإعداد الندوات الصحفية مع الصحفيين والاعلاميين لإعطاء فرصة للكشف عن التطورات التى تحدث بالبورصة ونشر إعلانات شاشات التداول الخاصة بالشركات المقيدة بالبورصة وذلك لتحقيق مبدأ الشفافية.

- إدارة خارج المقصورة: وتقوم بنقل ملكية الاسهم للشركات غير المقيدة. والاعلان عن جميع المعلومات الخاصة بنقل ملكية الاسهم للشركات الغير مقيدة.

- إدارة الرقابة على التداول ومتابعة السوق: وتقوم بمتابعة أحداث جلسة التداول والرقابة على العمليات المنفذة والتحقق من تنفيذها ومتابعة سير حركة التداول وضمان حسن سير العمل داخل مقصورة التداول بصورة منظمة.

- **إدارة عمليات السوق:** وتقوم بإرشاد المتعاملين لكيفية تنفيذ العمليات ذات الشروط الخاصة ووضع الضوابط لتنفيذ تلك العمليات مثل الطروحات وعروض الشراء وعمليات الاستحواذ. وتنفيذ الدور المنوط بالبورصة القيام به فى مجال المقاصة والتسوية وصندوق ضمان التسويات.

- **إدارة قيد الشركات:** وتقوم بإجراءات قيد الاوراق المالية. وإجراء التعديلات على بيانات القيد والعرض على لجنة القيد وإيقاف التعامل على الشركات المقيدة وذلك فى حالة عدم توافر معلومات كافية، بما يمكن من التأكد من توافر سوق عادل للورقة. والعرض على لجنة القيد، وشطب قيد الشركات وذلك فى حالة مخالفة الشركات لقواعد القيد.

- **إدارة نظم المعلومات:** وتقوم بتقديم الخدمات على المستوى الخارجى سواء للشركات الاعضاء أو المستثمرين مثل: التداول، نظام تكويد العملاء، نظام المتعاملون الرئيسيون، نظام التداول عن بعد، نظام متابعة السوق، والموقع الخاص ببورصتى القاهرة والاسكندرية. كما تقوم الادارة بتقديم الخدمات على المستوى الداخلى للموظفين العاملين بالبورصة مثل: المحافظة على كفاءة الشبكة الداخلية و والانظمة الداخلية، نظام مراقبة السوق، نظام الارشيف الالكترونى، الانترنت / الانترنت.

سادساً: الهيئة العامة لسوق المال⁽¹⁴⁾

(الجهة الرقابية على تنظيم سوق الاوراق المالية فى مصر)

- نبذة عن الهيئة

الهيئة العامة لسوق المال هى الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم سوق الاوراق المالية فى مصر. وتتضمن المهام الرئيسية للهيئة حماية المستثمرين وتشجيع قيام أسواق أولية و ثانوية للأوراق المالية تتسم بالكفاءة والتنظيم ويحكمها تشريع متكامل.

- مهام الهيئة

- تطبيق قانون سوق رأس المال رقم 95 / 92 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة

تنفيذاً له، ويشمل ذلك: الموافقة على إصدارات جديدة من الاوراق المالية، ومنح ترخيص لشركات الوساطة فى الاوراق المالية وحماية حقوق الاقلية من المساهمين، وتطبيق متطلبات الافصاح طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المبنية على معايير المحاسبة الدولية.

- الرقابة على الاسواق لتحقيق نزاهة وشفافية التداول فى الاوراق المالية وكشف الغش والتحليل. وتشمل أعمال الرقابة متابعة إفصاح الشركات المدرجة بالبورصة ومراقبة تداول الاوراق المالية والتفتيش على السماسرة وشركات الوساطة فى الاوراق المالية.

- دعم نمو وتطور سوق المال فى مصر ويشمل ذلك تنمية مهارات المسئولين وتشجيع إدخال أدوات مالية جديدة وتطبيق التكنولوجيا المتطورة وزيادة وعى المستثمرين.

- الاشراف على إعداد بيانات دقيقة وسليمة عن السوق وتقديم الدعم الفنى والاشراف على أنظمة معلومات السوق والمقاصة والتسوية وإعداد نشرات إحصائية دورية وتوزيع البيانات على مختلف وسائل الاعلام والمستثمرين.

وتعمل الهيئة على تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

- حماية المستثمر.
- تحقيق الكفاءة والعدالة والشفافية للمعلومات.
- تقليل المخاطر غير التجارية.

(15)
بورصة عمّان

أولاً: الموقع والنشأة

بورصة عمّان

ص.ب: 212466 عمّان – 11121 – الاردن

هاتف: 009626 / 5664109

فاكس: 009626 / 5664071

البريد الإلكتروني: info@ase.com.jo

هيئة الاوراق المالية

ص.ب. 8802 عمّان 11121 الاردن

هاتف: 0096265607171

فاكس: 0096265686830

البريد الإلكتروني: info@jsc.gov.jo

تأسست بورصة عمان فى 11 آذار 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح وتدار من قبل القطاع الخاص ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الاوراق المالية فى المملكة.

ثانياً: إدارة البورصات

- تدار بورصة عمان من قبل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء ومدير تنفيذى يتولى إدارة ومتابعة الاعمال اليومية للبورصة. تتكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأى جهات أخرى يحددها مجلس مفوضى هيئة الاوراق المالية والذين يشكلون الهيئة العامة للبورصة.
- تلتزم بورصة عمان بتوفير مبادئ العدالة والشفافية والكفاءة والسيولة، حيث

تسعى البورصة إلى توفير بيئة سليمة وصحية لتداول الاوراق المالية وترسيخ أسس التداول السليم والعاقل، وحماية المتعاملين فى سوق رأس المال. وللقيام بذلك قامت بورصة عمان بتطبيق أنظمة وتعليمات تتماشى مع المعايير العالمية.

- تقوم بورصة عمان بتوفير أنظمة إلكترونية ووسائل ربط وقاعات مجهزة بالادوات والوسائل التقنية الحديثة. ومراقبة عمليات التداول فى السوق والتنسيق مع الهيئة فى متابعة تلك العمليات. كما قامت بوضع معايير لسلوك المهني لضمان التزام أعضائها بمبادئ التداول العادل والسليم، كما تحرص على ضرورة النشر الفورى والصحيح للمعلومات لجميع المهتمين بنفس الوقت.

- تحرص بورصة عمان على إقامة علاقات تعاون مع البورصات والجمعيات والمنظمات العالمية وإبرام الاتفاقيات معها، والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العربية والعالمية وهى عضو فاعل فى اتحاد أسواق المال العربية، واتحاد البورصات الاوروبية الآسيوية، والاتحاد الدولى للبورصات، والمنظمة الدولية للهيئات الاوراق المالية.

ثالثاً: مركز ايداع الاوراق المالية

تم إنشاء هذا المركز بهدف الحفظ الامين للملكية الاوراق المالية وتسجيل ونقل ملكية ملكية الاوراق المالية المتداولة فى البورصة وتسوية أثمان الاوراق المالية بين الوسطاء، ويتمتع هذا المركز بشخصية اعتبارية واستقلال مالى وإدارى ولا يهدف إلى الربح وتحدد التعليمات الصادرة عن مجلس المفوضين عضوية المركز، كما تحدد الانظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بالمركز كيفية تشكيل مجلس إدارة المركز وصلاحيات المدير التنفيذي والهيئة العامة.

وتضم اللجنة التحضيرية لمتابعة إنشاء بورصة الاوراق المالية (بورصة عمان) بموجب المادة (23) من قانون الاوراق المالية أعضاء من ذى الخبرة، حيث ضمت هذه اللجنة بالإضافة إلى هيئة الاوراق المالية، ممثلين عن جمعية البنوك الاردنية ومؤسسة الضمان الاجتماعى وجمعية وسطاء سوق عمان المالى، وممثلين عن بعض البنوك الاردنية وبعض شركات الوساطة فى سوق عمان المالى.

وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية لمتابعة إنشاء مركز الايداع والتحويل بموجب المادة (29) من قانون الاوراق المالية، حيث قامت الهيئة باختيار أعضاء من ذوى الخبرات الواسعة فى هذا المجال، وقد ضمت هذه اللجنة، بالاضافة إلى هيئة الاوراق المالية، ممثلين عن بعض البنوك الاردنية وبعض شركات الوساطة فى سوق عمان المالى. بموجب قانون الاوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 تم فصل الدور الرقابى عن التنفيذى وأنشئت المؤسسات التالية:

- 1 - هيئة الاوراق المالية.
 - 2 - بورصة عمان / سوق الاوراق المالية.
 - 3 - مركز إيداع الاوراق المالية.
 - 4 - جمعية معتمدى المهن المالية.
- وبموجب قانون الاوراق المالية، تم تشكيل هيئة رقابية حكومية للإشراف على سوق رأس المال فى حين سيتم خلق سوق للأوراق المالية ومركز للإيداع والتحويل تدار من قبل القطاع الخاص.

رابعاً: هيئة الاوراق المالية

- تتمتع هذه الهيئة بكامل الاستقلال المالى والادارى وترتبط برئيس الوزراء، مما سيعزز من دور الهيئة المستقبلى ويمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية على سوق رأس المال بكفاءة عالية.
- وتهدف الهيئة إلى مراقبة إصدار الاوراق المالية والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التى تخضع لرقابتها وهى البورصة ومركز الايداع ومعتمدى المهن المالية، كما تهدف الهيئة إلى تنظيم الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالاوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الاشخاص المطلعين وكبار المساهمين.
- وللهيئة مجلس مفوضين متفرغ مكون من خمسة أعضاء، حيث تتمثل صلاحيات المجلس فى إعداد مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة بالاوراق المالية والموافقة على الانظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بالبورصة والمركز. هذا بالاضافة إلى الموافقة

على الادراج ومنح التراخيص المصدرة بموجب القانون وتحديد حدود للعمليات التي تتقاضاها شركات الخدمات المالية وأعضاء المركز. كما يقوم المجلس باعتماد المعايير المحاسبية والتدقيق للجهات الخاضعة للرقابة وكذلك المعايير الواجب توافرها في مدققى الحسابات المؤهلين لتدقيق الجهات لرقابة الهيئة.

- هيئة الاوراق المالية هي هيئة رقابية تطويرية لسوق رأس المال، ومستقلة مالياً وإدارياً. وقد باشرت عملها 1 / 9 / 1997 . وترتبط برئيس الوزراء. كما أن التعيين بإرادة ملكية سامية.

- الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة هي:

- بورصة عمان.
- مركز إيداع الاوراق المالية.
- الشركات المصدرة للأوراق المالية.
- شركات الخدمات المالية.
- المعتمدين.
- صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار.

هذا وتتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة فى الآتى:

- حماية المستثمرين فى سوق الاوراق المالية.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر.
- تنظيم وتطوير ومراقبة سوق الاوراق المالية.

الفصل الثالث

أهم البورصات الآسيوية

(16)

بورصة طوكيو

Tokyostock Exchange, Inc

21- Nihomabashi Kaburocho, Chono-Kutokyo 1038220-

Tel: 00811881-3665-3-

Fax: 00810547-3662-3-

www.tse.or.jp/orjp/english/index.shtml

أولاً: لمحة تاريخية عن نشأتها

في عام 1870 تم تقديم نظام سندات مالية في اليابان وبدأت مفاوضات لإنشاء رابطة عامة ومؤسسة تجارة عامة، وتم تفعيل «نظام سوق أوراق مالية» في مايو 1878 وإستناداً على هذا النظام، تم تأسيس بورصة طوكيو Tokyo Stock exchange ، في 15 مايو 1878، وبدأت التجارة في أول يونيو.

وفي مارس 1943 تم تشريع « قانون تبادل السندات الياباني Japan Securities Exchange Law كأداة لتنظيم سوق الاوراق المالية والسيطرة عليها في وقت الحرب. في 30 يونيو 1943 تم توحيد 11 سوق للأوراق المالية في كافة أنحاء اليابان، وتم تأسيس شركة شبه عامة وهي «تبادل السندات المالية اليابانية Japan Securities Exchange» والتي حلت في أبريل 1947.

ومع تدهور أحوال الحرب والغارات الجوية على اليابان، أجبرت سوق الاوراق المالية على تعليق كافة جلسات التعامل في كل أسواق الاوراق المالية من 10 أغسطس، وكان من الصعب إعادة فتح سوق الاوراق المالية بناء على مذكرة قائد أعلى سلطات التحالف (SCAP) Supreme Commander of Allied Powers في سبتمبر

1945، وبالرغم من ذلك تم إستئناف التجارة بصفقات المجموعة الغير رسمية فى الاول من ديسمبر 1945.

قانون تبادل السندات المالية تم تشريعه فى مارس 1947، وانتهت مراجعته بالكامل فى أبريل 1948. وفى الاول من أبريل 1949، تم تأسيس ثلاثة أسواق للأوراق المالية فى كل من طوكيو Tokyo، أوزاكا Osaka وناجويا Nagoya. وبدأت التجارة فى هذه الاسواق فى 16 مايو. وفى يوليو من نفس السنة تم تأسيس خمسة أسواق للأوراق المالية إضافية فى كايتو Kyoto (والتي تم دمجها مع سوق أوزاكا للأوراق المالية فى مارس 2001) وكوب Kobe والتي حلت فى أكتوبر 1967، هيروشيما Hiroshima والتي تم دمجها مع سوق طوكيو للأوراق المالية فى مارس 2000)، فيوكوكا Fukuoka، ونيجاتا Niigata (واللتان تم دمجهما مع سوق طوكيو للأوراق المالية فى مارس 2000). بالاضافة إلى ذلك تم تأسيس سوق سوبارو للأوراق المالية Sapporo Securities Exchange فى أبريل 1950. وبذلك تصبح اليابان لديها خمسة أسواق للأوراق المالية الآن.

ثانياً: الهيكل التنظيمى لبورصة طوكيو

10 مديرين تنفيذيين 4 محاسبين 8 موظفين تنفيذيين (5 منهم أعضاء)	المستوليين
الاول من أبريل 1949	التأسيس
11.5 بليون ين يابانى	رأس المال
2.300.000 سهم	الاسهم المصدرة
728 فرد	العاملين

وفقاً للبيانات فى 22 أكتوبر 2004

ثالثاً: مؤشرات بورصة طوكيو Nikkei

نيكاي 225 هو مؤشر سوق الاسهم المالية لسوق طوكيو للأوراق المالية.

- (1) هو المؤشر الأكثر مراقبة للأسهم الآسيوية. و يحسب يومياً بصحيفة Nihon Keizai Shimbun منذ 1971.
- (2) هو معدل سعر المرجح (الوحدة ين)، وتراجع مكوناته مرة كل سنة ابتداء من يناير 2003.

رابعاً: إستراتيجية العمل⁽¹⁷⁾

- تسهيل تسجيل الشركات الجذابة ذات الجودة العالية.
- تحسين جاذبية الاسهم المسجلة
- تحسين متابعة الادارة للشركات المسجلة
- الاعلان عن المعلومات المالية الربع سنوية
- تأسيس بناء سوق تحتى عادل وموثوق
- تحسين ثقة السوق.
- تحسين إستيطان البنية التحتية.
- يقوى إدارة المخاطرة.
- برنامج للإستثمار المشجع للمستثمرين الفرديين - الانتقال من المدخرات إلى الاستثمارات
- تبادل تقوية موقعها الدولى كأحد الرواد فى المنطقة الآسيوية
- الترويج لتسجيل الشركات الآسيوية.
- تأسيس حضور دولى للبورصة و تحسين صورة المنتج.
- الترويج للتحالفات والتعاون.
- إصلاح الهيكل التنظيمى
- توسيع خطوط العمل.
- تحسين البناء التكنولوجى التحتى.
- تحسين هياكل التكاليف.
- يصلح عادات الشركة ويطور المواهب المتفوقة.

بورصة سنغافوره

الموقع www.ses.com.sg

تنظيم سوق رأس المال فى سنغافوره

تتولى الهيئة النقدية بسنغافوره الاشراف على سوق رأس المال. وهى هيئة مستقلة تقوم على تطوير السياسات الاقتصادية العامة للحكومة ودعم الاستقرار المالى والائتمانى لنمو الاقتصاد، من خلال تنفيذ السياسات المالية واصدار النقود وإدارة الاحتياطات الاجنبية وإصدار الاوراق المالية للحكومة والرقابة على أعمال البنوك والتأمين وتطوير استراتيجيات الشراكة مع القطاع الخاص لدعم الاقتصاد السنغافورى وجعله مركزاً مالياً عالمياً.

كذلك تقوم الهيئة بالاشراف على سوق الاوراق المالية وسوق المشتقات ونظام إدارة المخاطر، كما تقوم على تدعيم وتطوير قطاع الخدمات المالية. وفى إطار علاقة الهيئة بالبورصة، فإن الهيئة هى الجهة المسئولة عن الاشراف على تنفيذ قانون سوق رأس المال والرقابة على البورصة وذلك من خلال:

- الموافقة على تعيينات الادارة العليا للبورصة.
- اعتماد قواعد القيد والتعديلات المضافة عليها.
- الرقابة على السوق للتأكد من قيام البورصة بدورها بكفاءة.
- الاحالة إلى الجهات القضائية المختصة فى حالة عدم الالتزام بالقانون.
- منح الموافقة فى حالة رغبة أحد المساهمين فى شراء أكثر من 5% من أسهم البورصة (حيث أن البورصة قد تم تخصيصها فى سنة 1999)، وذلك بما يساعد على تطوير وتنمية البورصة.

أما البورصة فإنها تقوم بتنظيم سوق رأس المال، وذلك من خلال:

- إصدار التشريعات المرتبطة بالشركات المصدرة للأوراق المالية مثل الإفصاح والقيود.
- الرقابة على الشركات العاملة في السوق ومدى التزامها بالقواعد والتحقيق في الشكاوى الخاصة بهم.
- مراقبة السوق وتطبيق القانون.
- إدارة المخاطر خاصة في ظل وجود سوق للمشتقات.

وتقوم التشريعات بتقسيم سوق رأس المال إلى سوقين: سوق الأوراق المالية وسوق المشتقات، فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية فقد نظمت التشريعات الاحكام المتعلقة من حيث القيد والتداول والتسوية والحفظ أما فيما يتعلق بسوق المشتقات، فقد اشتملت التشريعات على الاحكام الخاصة بالقيد والتداول فيما يتعلق بالعضوية، والترخيص، وتطبيقات القانون وشركة المقاصة وواجباتها، والتداول الالكتروني، كما اشتملت على عدة أبواب تتعلق بالمشتقات والخيارات المرتبطة بالسلع مثل الذهب واليورو والدولار والبترو، وأيضاً اشتملت هذه التشريعات على قواعد التسويق والتحكم المرتبطة بالسوق.

الفصل الرابع

أهم البورصات العالمية

البورصة الامريكية

نظرة على اسواق المال بالولايات المتحدة

1- بورصات الولايات المتحدة

تأتى بورصة نيويورك للاسهم فى المرتبة الاولى فى الولايات المتحدة الأمريكية، يليها فى المرتبة الثانية البورصة الامريكية للاوراق المالية ويعمل الاثنان على المستوى القومى. وبالإضافة اليها عدد من البورصات الاقليمية تتواجد فى بوسطن وسينسيناتى والوسط الغربى والباسفيك وفلادلفيا. وتتشابه هذه البورصات فى عملياتها وانشطتها مع بورصة نيويورك وان كانت تختلف قليلا فيما يتعلق بانشطة المتخصصين ودرجة الاوتوماتيكية كما تختلف كثيراً عن بورصة نيويورك فيما يتعلق باجراءات تنفيذ عملياتها والعقود المستقبلية.

2- تركيز السوق فى الولايات المتحدة الامريكية

تحاول الولايات المتحدة الامريكية ومنذ عام 1975 تحقيق ما يمكن ان يطلق عليه مركزية سوق الاوراق المالية وذلك عن طريق ربط جميع البورصات بشبكة اتصالات قوية وبتسهيلات تؤدي إلى تحسين الكفاءة وزيادة المنافسة بأكبر قدر من المعلومات للسماسة والتجار والمستثمرين.

وكانت الخطوة الاولى هى اعداد وتوفير الشريط المجمع (Consolidated tape) لتسجيل جميع المبادلات التى تحدث فى بورصة نيويورك والبورصة الامريكية والبورصات الاقليمية، وفى الاسواق المتوازية باستخدام البيانات المتاحة فى ناسداك. وفى السوق الرابعة باستخدام نظام (instinet) ومنذ عام 1976 استخدمت هذه البيانات فى انتاج جداول أسعار الاسهم المجمعة (composite stock price table) والتى تظهر فى الصحف اليومية.

أما الخطوة الثانية فى محاولات السوق المركزية فكانت التعليمات التى صدرت عام 1978 من هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) بأن تنشر جميع البورصات الاسعار فيما يطلق عليه (CQS (Consolidater quotations system مما يقلل من جهد السمسار فى البحث عن أفضل الاسعار.

أما الخطوة الثالثة والاخيرة فى هذه المحاولات فكانت بدء العمل بالنظام الذى اطلق عليه (ITS (Intermarket trading system وهو نظام الكترونى يربط بين جميع البورصات الامريكية وكذلك بعض تجار السوق الموازية بصورة تسمح للسماسة والتجار والمتخصصين بالاتصال والتفاعل.

وتظهر شاشات النظام الاخير (ITS) لجميع المهتمين بأسعار الشراء والبيع المحددة بواسطة صناع السوق (تلك الاسعار التى تم الحصول عليها من CQS) كما يسمح هذا النظام للسماسة أن يوجهوا أوامرهم الكترونياً الى مكان تواجد أفضل الاسعار.

3- بورصة نيويورك للأسهم (18)

يبلغ عدد اعضاء هذه البورصة 1366 عضواً ويحكم أنشطة اعضائها مجموعة من القواعد والاجراءات بالاضافة الى نظامها الاساسى. ويتم انتخاب 26 عضواً لمجلس المديرين للاشراف على البورصة ويقوم بالادارة الفعلية 12 عضواً فقط بالاضافة الى عضوان يعملان كل الوقت داخل البورصة وهما الرئيس التنفيذى ونائب الرئيس اما بقية الاعضاء وعددهم 12 فيطلق عليهم مديرى عموم.

ولكى ينضم أى فرد لعضوية البورصة فانه يقوم بشراء مقعد مخصص من عضو حالى وهذا المقعد يسمح للعضو بتنفيذ عمليات التداول واستخدام امكانيات البورصة. ويلاحظ أن معظم بيوت السمسرة لها عضوية أكثر من عضو واحد. وفى جميع الاحوال يطلق على عضوية بيت السمسرة (عضوية مؤسسة).

ويطلق على السهم الذى يتم تداوله فى بورصة نيويورك السهم المسجل ويتم التسجيل بناء على طلب تتقدم به الشركة.

4- تشريعات اسواق الاوراق المالية فى الولايات المتحدة⁽¹⁹⁾

ويتم تنظيم سوق الاوراق المالية فى الولايات المتحدة الامريكية والرقابة عليها من خلال تشريعات فيدرالية وتشريعات تصدرها الولايات المختلفة. ويعتبر قانون الاوراق المالية الصادر عام 1993 هو أول تشريع رئيسى على المستوى الفيدرالى ويتطلب هذا القانون ضرورة تسجيل الاصدارات الجديدة، بالاضافة إلى الافصاح عن البيانات المالية المناسبة. وجاء قانون البورصات عام 1934 ليغطى الاسواق الثانوية وليفرض ضرورة تسجيل البورصات الوطنية والسماسة والتجار.

وفى ظل هذه القوانين تقوم هيئة (أو لجنة) الاوراق المالية والبورصة SEC Securities & exchange commission بالاشراف على عمليات البورصات واصدار الاوراق المالية.

وهذه الهيئة هى سلطة حكومية شبه تشريعية يديرها خمسة أعضاء يتم اختيارهم بواسطة رئيس الولايات المتحدة الامريكية وبموافقة السلطة التشريعية لمدة 5 سنوات.

ويساعد كل عضو مجموعة من المستشارين فى القانون والمحاسبة والاقتصاد.

بالاضافة الى القانونين المذكورين فإن هيئة الاوراق المالية والبورصة تقوم بمتابعة - والاشراف على - عدد كبير من القوانين الاخرى والتي صدرت لاحقاً ومنها قانون 1935 للمرافق العامة، وقانون الافلاس لعام 1938، وقانون مالونى لعام 1938، وقانون الوقف عام 1939، وقانون شركات الاستثمار عام 1940 (والمعدل عام 1970) وقانون مستشارى الاستثمار عام 1940 وقانون حماية المستثمر عام 1970 وقانون حماية المستثمر من استغلال الآخرين للمعلومات الداخلية والتدليس الصادر عام 1988.

وتفضل هيئة الأوراق المالية والبورصة استخدام مفهوم الرقابة الذاتية (Self Regulation) حيث تقوم بتفويض قدر كبير من صلاحياتها الى الجهات الادارية داخل كل بورصة مع الاحتفاظ لنفسها فقط بحق التعديل.

ومن الامور الجديدة بالذكر ان القانون الامريكى وبخاصة قانون البنوك الصادر عام 1933 كان يمنع البنوك التجارية من مزاوله أنشطة بنوك الاستثمار بسبب تعارض المصالح. واستمر هذا الوضع حتى عام 1980 حين صدرت قوانين أخرى (وكذلك عام 1982) تسمح للبنوك التجارية بالقيام بانشطة السمسرة وإدارة صناديق المعاشات وغيرها من خلال شركات تابعة يضاف الى ذلك أن رفع القيود على الفوائد المدفوعة على الايداعات والحسابات الجارية أدى بدوره الى الغاء الفواصل الحادة بين أنشطة البنوك التجارية وأنشطة بنوك الاستثمار.

يذكر أن بورصة نيويورك ونظيرتها الاوروبية «يورونيكت» اندمجتا فعليا في 4 أبريل 2007 ليشكلا أكبر سوق للأوراق المالية فى العالم.

لقد توصلت مجموعة «ان.واي.اس.اي» التى تدير بورصة نيويورك للأوراق المالية الى اتفاق لشراء شركة «يورونيكت» لإدارة البورصات ومقرها باريس مقابل حوالى 7.78 مليار يورو (9.96 مليار دولار)، مما يضعها فى مقدمة السباق لإنشاء أول بورصة للأسهم عبر الاطلسى.

وأطلق على الشركة الجديدة «ان.واي.اس.اي يورونيكت» ولها مقر فى نيويورك ومقران دوليان فى باريس وأمستردام وأنشطة المشتقات فى لندن، ويقدر رأسمالها السوقى 20 مليار دولار.

البورصة الانجليزية (20)

أولاً: النشأة والتطور

بورصة لندن للأوراق المالية كنموذج لبورصات الاوروبية تعتبر السوق الاولى على مستوى أوروبا والثالثة على مستوى العالم من ناحية عدد الشركات المقيدة بالبورصة، ومن حيث قيمة رسملة التعامل، وحجم العمليات. وتعود أهمية بورصة لندن إلى تاريخ اقتصادى حافل، هو تاريخ انجلترا التي كانت القوة التجارية والصناعية العظمى حتى نهاية القرن التاسع عشر، تاريخ تبعه سوق مالى كان قادرا على مواجهة متطلبات مشروعات تلك القوة العظمى.

ويمكن القول أن التاريخ الحديث لبورصة لندن قد برز عام 1986، مما أطلق عليه Big Bang فمنذ هذا التاريخ وفى مواجهة مناقشة شرسة من وول ستريت وطوكيو أخذت لندن فى تحرير سوق المال، خاصة فى مجال التشريعات والقيود المفروضة على الممارسين واستخدام نظام تكنولوجى متقدم للتسعير فى البورصة.

وفى بورصة لندن، يجب الاشارة إلى سوق هام يعرف بإسم U.S.M United Securities Market حيث يتم فى هذا السوق تمويل الشركات المتوسطة الحجم ويعد بمثابة السوق الثانوى. بالاضافة إلى ذلك فإن لندن تمثل أكبر سوق أوروبى للعقود الآجلة والمعروف بإسم Liffe أو London International Future Financial Exchange.

وتصل عدد الاوراق المالية المسجلة فى بورصة لندن ما يزيد على 6000 ورقة مالية قدر بنسبة 50% من إجمالى الاوراق المالية المسجلة فى بورصات أوروبا منها 2000 سهم لشركات دولية وأوروبية أخرى تؤثر على مؤشر أسعار البورصة بصفة أساسية ويرجع ذلك إلى:

- خبرة طويلة فى المعاملات الدولية.
- أهمية كبيرة للبورصات.
- سوق مستقر للعملاء الاجنبية.
- دور فعال فى تنشيط الاستثمار للوسطاء الماليون.
- أدى تطبيق معدلات نمطية للتداول بالبورصة إلى زيادة حجم التداول وزيادة الثقة مما جعل بورصة لندن من البورصات الرائدة فى أوروبا.
- تخفيض الضرائب على أرباح الأوراق المالية.
- وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الأمريكية والبريطانية بدأت فى التعامل فى الأوراق المالية فى بورصة لندن بعد رفع حظر تعامل المؤسسات الدولية فى البورصة عام 1985.
- ويرجع إنشاء بورصة لندن إلى عام 1773 وتم تحويل فروعها إلى بورصات مستقلة فى برمنجهام - مانشستر - ليفربول - جلاسكو - بورصة دبلن.

ثانياً: الإفصاح فى سوق لندن للأوراق المالية

ونظراً لأهمية الإفصاح التى تقدمها البورصات حماية للثقة فى الاستثمارات المالية فى السوق الرأسمالى بصورة عامة، فإننا سنعرض قواعد الإفصاح فى سوق لندن للأوراق المالية، والتى تعد أكثر القواعد نضوجاً بسبب تاريخها الطويل فى التشريعات الخاصة بالأوراق المالية، وفيما يلى بعض المواد الواردة فى قانون الإفصاح:

- (1) ينبغى على أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المدرجة الاعلان عن ملكيتهم ومصالحهم فى شركاتهم بموجب إشعار خطى فى خلال أسبوعين. ويوضح ذلك الاشعار عدد الاسهم ومستوى الملكية فى تلك الشركة.
- (2) ينبغى الابلاغ فوراً عن أى تغيير فى المعلومات التى تم تقديمها سابقاً إلى سوق لندن للأوراق المالية. وكذلك اذا ابرم عضو مجلس الإدارة عقداً لبيع أو شراء مستوى معين من الملكية فى الشركة المدرجة فإنه ينبغى إبلاغ سوق لندن للأوراق المالية بذلك.

- (3) وإذا حصل عضو مجلس الإدارة على منحة بأى عدد من الاسهم فإنه ينبغي عليه إبلاغ سوق لندن للأوراق المالية عن هذا العدد ونسبته.
- (4) ينبغي الاعلان عن مصالحي الزوجة والابن والابنة والابن بالتبني والابنة بالتبني بغض النظر عن سن الاقارب.
- (5) ينبغي على الشركات المدرجة كذلك إبلاغ سوق لندن للأوراق المالية بأى تغيير فى قائمة الملكية سواء اشترى أسهم الشركة عضو مجلس إدارة أو مستثمر.
- (6) ينبغي إتاحة سجل المساهمين عند قيام سوق لندن للأوراق المالية بمعائنة سجلات الشركة فى الموقع.
- (7) ينبغي الاعلان عن أى مساهمة جوهرية (فوق 5%) فى أى شركة مدرجة فورا إلى سوق لندن للأوراق المالية والى هيئة لجنة الصرف.
- (8) لسوق لندن للأوراق المالية الحق فى نشر معلومات المساهمين للجمهور بأية وسيلة عامة لتعزيز شفافية التداول.
- (9) ينبغي على المساهمين إعطاء إشعار آخر إذا حصلوا على أية أسهم أخرى.
- (10) إذا تم التصرف فى أية أسهم بأية وسيلة فإنه ينبغي إبلاغ سوق لندن للأوراق المالية فورا. وينبغي الكشف كذلك عن السعر المدفوع وعدد الاسهم.
- (11) ينبغي على جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بسجل جاهز بالمساهمين. ويتم إتاحة ذلك السجل للإطلاع عليه فى حينه وفى الموقع.
- (12) تحديثات سجل المساهمين ينبغي أن تتم فورا وفى لحظتها. وهذا التحديث ينبغي أن يكون واضحا وبيننا بدون أى غموض فى تاريخ وسعة التحديث.

قواعد الإفصاح فى ايه أى ام

- تم إنشاء شركة (AIM) ايه أى ام فى عام 1995 وهى منظمة من قبل سوق لندن للأوراق المالية.
- وهى السوق العالمى لسوق لندن للأوراق المالية بالنسبة للشركات الصغيرة والنامية. وتتراوح هذه الشركات بين شركات صغيرة ومشاريع مشتركة وشركات نامية وكذلك شركات راسخة.

- الغرض من استحداث شركة ايه أى ام هو إتاحة الفرصة للشركات الصغيرة من أى بلد فى الحصول على رأسمال فى سوق لندن للأوراق المالية.
- ومن المثير أن ايه أى ام لا تطلب سجل مالى معين أو تاريخ تداول لإدراج الشركات.
- قواعد الافصاح قياسية وتتمشى مع تلك الموجودة فى سوق لندن للأوراق المالية.

والاهم من ذلك ما يلى:

- (1) ينبغى الاعلان عن جميع المعاملات الملموسة (فوق 10%) إلى ايه أى ام فوراً.
- (2) ينبغى على أعضاء مجلس الادارة تسجيل معاملاتهم وإبلاغ ايه أى ام خطياً وفوراً وبصورة مناسبة أية تغييرات فى معاملات أعضاء مجلس الادارة ينبغى الاعلان عنها كذلك فوراً.
- (3) ينبغى على الشركات المدرجة الافصاح عن أية تغييرات جوهرية فى حسابات المساهمين بغض النظر عن نوع المساهم.
- (4) من غير المفترض على أعضاء مجلس الادارة والموظفين التعامل فترة إغلاق السوق.
- (5) التغييرات فى مناصب أعضاء مجلس الادارة (مثل التنحية أو التعيينات الجديدة) ينبغى الابلاغ عنها بمجرد حدوثها. وينبغى الاعلان عن المعلومات الكاملة عن أعضاء مجلس الادارة الجدد ونشرها فى التقرير السنوى.

البورصة الفرنسية

أولاً النشأة والتطور

بدأت فكره إنشاء بورصات الاوراق المالية فى القرن السادس عشر وأول بورصة فرنسية تم إنشاؤها هى بورصة تولوز La bourse de toloase والتي أنشئت عام 1549 م بموجب أمر مرسوم ملكى ورغم سابقة إنشائها إلا أنها لم تكن منظمه التنظيم الكافى بل ظلت مهملة فترة من الوقت.

وفى عام 1554 أنشئت بورصة ليون La bourse de lyon نتيجة لاجتماع رجال البنوك Banguiers وتوالت اجتماعاتهم مما أضفى على البورصة الاهلية الكافية لتداول الاوراق المالية وتعتبر بحق أول بورصة منظمة أنشئت فى فرنسا وفى عام 1556 م تم إنشاء بورصة الرون La bourse de Rouen والبورصات الثلاثة السابق ذكرها لا يعلم تاريخ إنشائها تحديداً أما بورصة باريس فقد أنشئت بموجب المرسوم الملكى الصادر فى 17 سبتمبر 1724 م وكان مقرها أحد فنادق المدينة Hotel de Ville ثم نقلت فيما بعد إلى بالاس رويال عام 1806 م وما زالت بنفس المقر حتى الان بعد تجديد المبنى عدة مرات.

ثم توالت إنشاء البورصات فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين حيث أنشئت بورصات فى كل من بوردو - ليل - مارسيليا - نابلس - نانت إلا أن الغلبة دائماً كانت لبورصات باريس والتي كانت تستحوذ على 40 % من حجم التداولات بفرنسا كلها.

أما بالنسبة للصكوك محل التداول فى تلك البورصات فقد بدأت بالكمبيالات والسندات الاذنيه والاوراق التجارية الاخرى وفى أوائل القرن التاسع عشر بدأت الاسهم والسندات تأخذ حظها فى عمليات التداول حتى أواسط القرن العشرين حيث أضحت الاسهم هى الصكوك الاساسية محل التداول فى البورصة.

وفى 24 سبتمبر 1724 م أعيد تنظيم بورصات الاوراق المالية حيث صدر المرسوم الملكى بحرمان أى شخص يتعامل فى الصكوك إلا من خلال بورصات الاوراق المالية

ومعنى ذلك تحريم التداول على الارصفة أو فى المقاهى كما كان سابقاً وفى أوائل القرن الثامن عشر استقلت بورصات الاوراق المالية عن بورصات البضائع سواء من حيث المبنى أو من حيث اللوائح المطبقة عليها، وألغيت الاعراف والعادات التى كانت مطبقة سابقاً والتى كانت خاصة بالبضائع واستبدلت بلوائح خاصة تتناسب مع طبيعة الصكوك المالية.

وخلال عام 1885 م تم إدخال أدوات جديدة للتعامل جنباً إلى جنب مع الادوات التقليدية كالاسهم والسندات وهى العقود الاجله والتى أدخلت فى حلبة التعامل بموجب القانون الصادر.

وتم إحداث تغييرات كبيرة فى لائحة الوسطاء الماليين (السماسرة) سواء من حيث قرار تعيينهم بعدما كان سابقاً بالانتخاب وكذا من حيث الشروط المطلوبة الخبرة - الدرجة العلمية - الكفاءة - اجتياز الاختبارات - السيرة الذاتية... وهكذا إلا إن هناك أمراً واحداً تم الابقاء عليه هو إحتكار التداولات. بمعرفة السماسرة دون غيرهم من الافراد. بل أكثر من ذلك يشترط أن يكونوا تابعين لشركات السماسرة فى البورصة Societies de bourse.

أما عن نظام التداول الان فيتم وفقاً لنظام مركزى إلكترونى يعرف باسم CAC ويخضع لرقابة لجنة عمليات البورصة وحسبما جاءت به المادة 11 من القانون 17 مارس 1988 م يجوز لوزير الاقتصاد والمالية بناء على الاقتراح من مجلس البورصات ورأى لجنة عمليات البورصات إنشاء بورصات جديدة وبنفس إجراءات الانشاء يكون له سلطة إلغاء البورصة أو وقفها.

ويمكن القول بأن فرنسا قد طورت فى أسواقها المالية فى غضون العقد الاخير من القرن العشرين Cette derniere decennie لتجعلها مواكبة للتطورات العالمية الحديثة فى مسألة الوساطه المالية ومن نتائج هذا التحديث إنشاء أسواق مالية جديدة كالاسواق المالية المستقبلية.

وأسواق عقود الخيارات ومن مظاهر التحديث أيضاً طريقة التداول الالى واحتكار شركات البورصة لعمليات التداول. ولم يحدث أى تغيير بعد ذلك حتى الان.

ثانياً: أسلوب التعامل مع بورصة باريس في نموذج صناديق الاستثمار في فرنسا

بالرغم من حدائه عهد صناديق الاستثمار في فرنسا إلا أن التجربة الفرنسية لصناديق الاستثمار تعتبر فريدة من نوعها ومن الضروري لأيه دولة من الدول ذات الاسواق المالية الناشئة ترغب في دعم وتطوير صناديق الاستثمار أن تدرس التجربة الفرنسية لصناديق الاستثمار والتطورات التي طرأت عليها. ويرجع هذا بوجه خاص إلى حالة الاقتصاد الفرنسي قبل عملية الاصلاح الاقتصادي واصلاح السياسة النقدية وغيرها من المعوقات التي كانت تعيق أداء صناديق الاستثمار وقتها والتي تتشابه معظمها مع ما تمر به الاسواق المالية في الدول النامية حالياً. وقد مرت صناديق الاستثمار في فرنسا بأربعة مراحل تطورت وهي:

• المرحلة الاولى 1945 - 1964

وخلال هذه المرحلة لم تعرف فرنسا سوى صناديق الاستثمار المغلقة.

• المرحلة الثانية 1964 - 1979

وقد تطورت فيها صناديق الاستثمار المغلقة إلى صناديق الاستثمار ذات رأس المال المتغير Sicar وصناديق الاستثمار المشترك F.C.P وكذلك تأسيس صناديق المشاركة العامة وخطط ادخال المشروعات.

• المرحلة الثالثة 1979 - 1989

وخلال هذه المرحلة تطورت صناديق الاستثمار ذات رأس المال المتغير، الصناديق المفتوحة وصناديق الاستثمار المشترك تطوراً سريعاً لأسباب معروفة منها صدور قوانين بتقرير حوافز لهذه الصناديق وفرض قيود على تحديد أسعار الفوائد على الودائع بالبنوك. ونتيجة لذلك فقد زادت قيمة أصول الصناديق خلال تلك الفترة 50 مليار فرنك فرنسي إلى ما يقرب من 1500 مليار فرنك أي 30 ضعفاً مع زيادة عدد صناديق الاستثمار وتنوعها.

• المرحلة الرابعة 1989 وحتى الآن

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور المنافسة الخارجية لصناديق الاستثمار الفرنسية وكذلك بانتشارها في أوروبا وبتوسع وتدويل أسواقها حيث أنقسمت إلى نوعين.

- صناديق الاستثمار الخاضعة لسياسة المجموعة الأوروبية وبالتالي يتم تسويقها في كل دول المجموعة الأوروبية.

- صناديق الاستثمار المحلية والتي يتم تسويقها محلياً في فرنسا فقط وقد نص القانون الفرنسي على أن كلاً من حصص صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المفتوح يمكن قيدها بالجداول الرسمية بالبورصة. وتختلف صناديق الاستثمار الفرنسية حسب نوعيتها فهناك صناديق الاستثمار ذات رأس المال المتغير وصناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المشترك بمخاطر.

سوق يورونيكتست

(Euronext N.V)

1 - تاريخ السوق

تأسست يورونيكتست إن. (Euronext N.V) كشركة قابضة طبقاً للقانون الهولندي، وهي تعمل من خلال شركات محلية تابعة، وذلك في 22 سبتمبر 2000 عند اندماج كل من سوق أمستردام وبروكسل وباريس. وقد توسعت مجموعة يورونيكتست مع بداية عام 2002 عندما حازت سوق لندن للسندات المالية العالمية الآجلة والعاجلة (ال. أي. اف. إي.). وباندماجها مع السوق البرتغالي بي في ال بي (بورصة فالويروس ولشبونة وبورتو) وحالياً فان يورونيكتست هي السوق المالي الرائد في جميع أنحاء أوروبا والذي يجمع بين عمليات التداول والمقاصة في الاسواق المنظمة وغير المنظمة بالنسبة للمنتجات النقدية ومشتقاتها. وقد تكونت يورونيكتست في عام 2000 استجابة للعوامة في الاسواق المالية ولإيجاد سوق أوربي مشترك يوفر للمشاركين فيه السيولة وقل تكلفة على المعاملات.

تاريخ سوق باريس للأوراق المالية

السوق الفرنسي للأوراق المالية يكتسب وضعاً رسمياً قامت القنصلية والامبراطورية الاولى بخلق إطار عمل من أجل اقتصاد منظم. ولأول مرة في فرنسا نجد تنظيمًا لصلاحيات وواجبات كل من القطاعين العام والمهني في شكل:

- بنك فرنسا والذي مُنح الحق في إصدار الأوراق النقدية.
 - شركات المحاصة والتي أصبح بالمستطاع تكوينها بتفويض من الدولة.
 - تم منح الوسطاء المعيّنين رسمياً حق احتكار تداول السندات المالية.
- وتنص المادة 76 من القانون التجاري على تشكيل وكلاء للسوق المالي لهم الحق

الوحيد في التعامل مع السندات المالية الحكومية والسندات الاخرى القابلة للتداول. كما يحق لهم أيضا القيام بعمليات التداول بالنيابة عن الاطراف الاخرى وذلك في الكمبيالات وجميع الادوات التجارية الاخرى وبالنيابة عن الاطراف الاخرى وتحديد الاسعار رسميا.

وفي عام 1801 تم الاعتراف بسوق باريس للأوراق المالية ذات النمط الحديث رسميا وزاد عدد وكلاء السوق الذين تم تحديد عددهم في عام 1786 بستين وكيلا إلى واحد وسبعون وكيلا. وقد تم البدء في إنشاء قصر برونجنارت - وهو المبنى الذي خصص لسوق باريس للأوراق المالية لما يزيد على مائة وخمسون عاما - في عام 1807 وأنجز في عام 1827.

ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا استمرت حركة السوق بدون توقف. ونظرا لأن فرنسا أنشأت مؤسسات مالية وقامت ببناء قنوات وسكك حديد ووسعت صناعتها وتجارتها فقد زادت عدد السندات المدرجة في سوق باريس للأوراق المالية بصورة كبيرة من 7 في عام 1800 إلى 63 في عام 1830 ومن ثم إلى 152 في عام 1853.

وفي يوليو 1867 صدر قانون من المجلس النيابي (البرلمان) مهد طريق لزيادة رأس مال الشركات عن طريق تنظيم شركات محدودة وتقليص متطلبات التفويضات الحكومية الخاصة بالشركات وذلك برأس مال يتجاوز 20 مليون فرنك. وفي عام 1900 تم إدراج ما يزيد على 800 سند مالى فرنسى، عن طريق الاسهم والسندات العامة والخاصة، كما تم طرح حوالي 300 سند أجنبى يوميا بواسطة وكلاء الاسواق المالية في باريس. وقد تم فتح سوق الاوراق المالية للتداول اعتبارا من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة في خلال الفترة من الظهرية وحتى الساعة الثالثة عصرا.

وقد تم تحديث أسواق الاوراق المالية الاقليمية، والتي كان البعض منها قد تم تأسيسه منذ فترة طويلة، مثل سوق ليون في عام 1845 وسوق بوردو في عام 1846 وسوق مارسيل في عام 1847 وسوق ليل في عام 1867 وسوق نانسي في عام 1868 وسوق نانسى في عام 1922. وقد تم إقفال سوق تولوز للأوراق المالية في عام 1967.

وتم تداول السندات المالية التي خارج القائمة الرسمية لوكلاء الاسواق المالية في

باريس من خلال البنوك التي تتعامل في السندات المالية وذلك في سوق غير رسمي أطلق عليه اسم كولييز. وقد خضع هذا السوق لسيطرة سوق باريس للأوراق المالية وكان عرضه لعوامل التقلب - ومن هنا أطلق عليه اسم بي. دي. هيوميدي (الاقدام المبتلة) وتم طرحه للمتداولين. وتبين فترة التداول تدافع المتداولين بكميات كبيرة ناحية السوق خلال فترات التداول. وبالقسط فان هؤلاء الوسطاء تدخلوا في مبادئ المادة 76 من القانون التجاري ولكن نشاطهم كان نتاج الحاجة الاقتصادية. وقد اكتسبوا الصفة القانونية في عام 1855 وفي عام 1942 و 1945 تم الاعتراف بهم بصورة قانونية بصفتهن سماسرة في الاسهم والسندات، ولهم الحق في الاحتفاظ بسوقهم داخل سوق باريس للأوراق المالية.

التوحيد

في عام 1962 تم تحويل أسواق السندات الفرنسية والتي لم تكن تتعامل في السندات المالية ضمن قائمتها الرسمية إلى وكلاء للأسواق المالية وبالتالي تم وضع نهاية لدور الوسطاء. وفي نفس الوقت قامت الحكومة بإنشاء 18 مكتب لوكلاء أسواق مالية جدد وذلك للوسطاء السابقين فقط مما زاد من عدد الوكلاء الرسميين إلى 85 وكيل.

وبعد ذلك بخمس سنوات صدر قانون 28 ديسمبر 1966 ومرسوم 30 مارس 1967 واللذين حلا اتحاد وكلاء الاسواق المالية (حيث كان لكل سوق أوراق مالية شركتها الخاصة). وبتاريخ 2 مايو 1967 تم إنشاء شركة وطنية وحيدة تتكون من 118 وكيل يعملون في سبعة أسواق مالية فرنسية.

وقد سمح نفس التشريع لمكاتب وكلاء الاسواق المالية بالاندماج لضمان القاعدة المالية المطلوبة لتطوير السوق والقيام بمجالات عمل جديدة مثل تقديم المشورة الاستثمارية وإدارة المحافظ المالية. وقد تقلص عدد المكاتب تدريجيا من 118 إلى 61 خلال السنوات العشر التالية.

الانفتاح أمام المنافسة

الثمانينات من القرن الماضي تعتبر حقبة تكامل بالنسبة للأوراق المالية والاقتصاديات فى جميع أنحاء العالم. ففى فرنسا شهدت هذه الحقبة تحديث المؤسسات وتغييرا جذريا فى أساليب الاسواق المالية مع التحول إلى التداول الالكتروني.

وقد نتج عن جهود وزارة المالية لتحديث سوق باريس للأوراق المالية إطلاق سوق السندات الآجلة والتي تعرف باسم ماتف (MATIF) وذلك فى 20 فبراير 1986 للتعامل فى العقود الخاصة بالسندات الحكومية. وبعد ذلك بعام واحد وفى 10 سبتمبر 1987 تم إطلاق سوق خيارات الملكية والذي يعرف باسم مونيب (MONEP). وفى عام 1988 أضافت ماتف عقود السلع إلى مجموعة منتجاتها.

وقد أسفر قانون إصلاح الاسواق المالية والذي صدر فى 22 يناير 1988 عن حدوث تغيير جذرى فى وضع المشاركين فى السوق. فقد حل هذا القانون اتحاد وكلاء الاسواق المالية وأوجد بدلا منه جمعية سوق الاوراق المالية الفرنسية والتي تأسست كشركة محدودة.

وقد تم استبدال وكلاء الاسواق المالية أنفسهم بجمعيات الاسواق المالية أو الشركات الاعضاء فى الاسواق المالية وتم تحويل العضوية فى السوق المالى من الافراد الذين عينتهم الدولة إلى الشركات التجارية التى يحكمها القانون العادى. وقد تم تفويض الشركات الاعضاء القيام بجميع النشاطات ذات الصلة بالسندات المالية بداية من إعداد الاصدارات الجديدة إلى إدارة المحافظ المالية الخاصة والصناديق المشتركة والتعامل والتداول إلى صناعة السوق.

وما بقى هو تكامل السوق الفرنسى بالكامل مع أوروبا. وقد تم تحقيق ذلك بموجب قانون تحديث النشاط المالى بتاريخ 2 يوليو 1996 والذي سمح للخدمات الاستثمارات الاوربية بالعمل طبقا للقانون الفرنسى ومهد الطريق للمزيد من الانفتاح والمنافسة.

وطبقا للقانون الجديد فان الشركات الاعضاء فى السوق المالى خسرت احتكار التداول الموروث عن وكلاء الاسواق المالية. وقد سُمح للبنوك بالدخول على الاسواق

المالية وبالتالي فقد فقدت سوق باريس للأوراق المالية ما كانت تتمتع به من احتكار ولم يعد الوسطاء مجبرين على التداول من خلال الاسواق المالية لباريس. ومن جانب آخر فقد كانت سوق باريس للأوراق المالية حرة فى إنشاء شبكة من الاسواق المالية فى جميع أنحاء أوروبا.

وفى 1 يونيو 1999 تم اندماج مشغلى الاسواق المالية الفرنسية الاربعة - وهم اس بى اف و ماتف اس ايه ومونيب اس ايه وجمعية موفى مارشييه - لتكوين شركة جديدة أطلق عليها اسم بورصة باريس اس. ايه.

وفى 22 سبتمبر 2000 تم اندماج سوق أمستردام وبروكسل وباريس للأوراق المالية لخلق سوق يورونيست للأوراق المالية وهى أول سوق أوراق مالية ممتدة فى أوروبا بالكامل. وفى أعقاب ذلك تم توسيع يورونيست بحيث تتضمن السوق البرتغالى للأوراق المالية وسوق لندن للسندات المالية الدولية العاجلة والآجلة.

2 - البيئة التنافسية

تعمل يورونيست داخل قطاع تغير بصورة جوهرية خلال السنوات الاخيرة فى كل من أوروبا وفى جميع أنحاء العالم. والتغييرات الرئيسية تتضمن زيادة المنافسة نظرا إلى عولمة الاسواق المالية وعمليات السوق وطرح أى سى تى الجديدة والتكامل بين البنوك والمساهمين فى الاسواق المالية مثل مقدمى الخدمات الاستثمارية.

وحتى تكون منافسا فانه ينبغى على مشغلى الاسواق المالية تهيئة هياكلهم وشركاتهم بعدد من الطرق، بما فى ذلك التحول من منظمات لا تهدف إلى الربح (السماسرة) إلى منظمات تهدف إلى تحقيق أرباح تم إدراجها قبل البحث عن فرص للعائدات وسيناريوهات للتكاليف وذلك من خلال تكامل مشغلى الاسواق المالية.

وفى عام 2005، وكما هو الحال فى السنوات السابقة فقد استمرت الجهود لزيادة كلا من نطاق ومدى المنافسة مما أدى إلى طرح الاسواق المالية لمنتجات مبتكرة ودخولها إلى أسواق جديدة وخلقها لشراكات جديدة.

ففى أوروبا تم التكامل بين مجموعة اومكس والتي تم إنشائها عن طريق دمج أوه. ام. جروب و

اتش أيه اكس، مع سوق كوبنهاجن للأوراق المالية، وقد تم هذا التكامل في مطلع 2005. وقد زادت المنافسة على أسواق السلع الأوروبية كذلك مع إطلاق سوق نيويورك التجارى للأوراق المالية (نيمكس) أوروبا، وهو السوق الاول فى دبلن ومن ثم فى لندن. ونيمكس أوروبا منافس لسوق أى سى ايه للسندات الآجلة (سوق البترول الدولى سابقا) والذي حل محل عمليات التداول الآنية باستخدام نظام صرف الكترونى بالكامل وذلك فى ابريل 2005.

وقد امتدت المنافسة إلى الشرق الاوسط حيث توجد دى القابضة، وأعلنت نيمكس عن تكوين سوق دى التجارى للأوراق المالية، وهى مشروع مشترك سيقوم بتطوير الاسواق المالية لسندات الطاقة الآجلة الاولى فى الشرق الاوسط. وبالمثل فقد بدأت سوق دى العالمية للأوراق المالية عملياتها فى الشرق الاوسط فى سبتمبر 2005. ويهدف هذا السوق المالى إلى شغل مكان الصدارة بين الاسواق المالية الواقعة بين غرب أوروبا وشرق آسيا والى استعمال منصة التداول الالكترونى الخاصة بـ ان اس سى والتي توفرها اوتوس يورونيكست ماركت سوليوشنز.

ان تطوير سوق مالى أوربى وحيد بالصورة التى تتوقعها خطة إجراءات الخدمات المالية الأوروبية استمر خلال عام 2005. والهدف من ذلك هو تعزيز سوق وحيد كفاء فى مجال الخدمات المالية بما يؤدي إلى المزيد من المنافسة بين المشاركين فى الاسواق.

3 - إستراتيجية المجموعة

إن تأثيرات اقتصاديات الشبكات الكبيرة والعبارة للحدود هما خاصيتين أساسيتين فى الاسواق المالية العابرة للحدود وأنماط عملها وللقيمة التى تنتج عن هذا القطاع. ومن هنا فان مجموعة يورونيكست قد ركزت جهودها وبصورة مستمرة على الاهداف التالية وذلك منذ إنشائها:

- زيادة قيمة العميل عن طريق تقليص تكاليف التداول وتحسين كفاءة وأمن الاسواق وتعزيز السيولة عن طريق زيادة عدد المشاركين فى السوق وجذب التدفقات الرأسمالية العالمية.

- زيادة قيمة المساهمة عن طريق تحسين ربحية العمل.
 - تأكيد وزن المجموعة ضمن صناعة الاسواق المالية وتعزيز شبكتها وأدائها العالمى عن طريق قيادة تكامل الاسواق المالية الاوربية.
- وقد ركزت يورونيكتس بالكامل على تطوير خدماتها الاساسية تمشيا مع هذه الاهداف وذلك بصورة عضوية ومن خلال النمو الخارجي، وقد تجردت من الاعمال التجارية غير ذات الصلة بما فى ذلك أعمال المقاصة والتسوية. وخلقت قيمة عن طريق طرح أدوات مبتكرة تهدف إلى الموازنة بين طلبات العميل والاحتياجات المتطورة. إن التكامل عبر الحدود، والذي هو حجر الزاوية بالنسبة للمجموعة منذ إنشائها منذ أكثر من خمس سنوات مضت، هو بيان متقن لتلك الاستراتيجية وسجلها بارزا من ناحية استفادة المستخدمين من ذلك وكفاءة السوق وكذلك من ناحية القيمة التي يحصل عليها المساهمين. إن الوفاء بالاحتياجات المتطورة للعملاء يتم تحقيقه أيضا عن طريق المبادرات التجارية الجديدة والتطويرات مثل إطلاق خدمات البيع بالجملة ليورونيكتس كمشتقات حصص الملكية (افيرم وبكليس وسيسرين) والتي ساعدت على تبسيط واتمته العديد من العمليات اليدوية التي كانت مألوفة فى معاملات أو تى سى.
- وفى عام 2005 استمرت يورونيكتس فى متابعة نفس الاستراتيجية الناجحة المرتكزة على محاور أربع من التكامل وما يصاحب ذلك من تناغم وتنويع وتكامل كما حدث فى السنوات السابقة.

4 - نشاطات يورونيكتس

يورونيكتس هى سوق مالية عابرة للحدود بصورة أصلية. فهى توفر الخدمات العالمية لكل من الاسواق النقدية المنظمة وأسواق السندات المشتقة فى بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة (السندات المشتقة) وفى هولندا والبرتغال.

ومنذ إنشائها فى عام 2000 وهى تعمل من أجل تكامل الاسواق المالية عن طريق تكامل الاسواق المحلية فى عموم أوروبا لتزويد المستخدمين بسوق وحيد يتسم بالاتساع

والسيولة العالية وقلة النفقات. وبعد الدمج المبدئي الذي اتخذ ثلاث محاور للأوراق المالية المحلية فى أمستردام وبروكسل وباريس حصلت يورونيكست على سوق السندات المالية المشتقة ومقره لندن واندمجت مع السوق البرتغالى للأوراق المالية وذلك فى عام 2002. إن تنفيذ نموذج السوق الافقى الذى استحدثته يورونيكست والهادف إلى خلق سيناريوهات عن طريق تضمين القوة والاصول الفردية لكل سوق محلى اثبت أن انجح طريقة لدمج الاسواق المالية الاوربية هو تطبيق الرؤية العالمية على المستوى المحلى. وهذا النموذج التجارى الفريد تم تنفيذه فى جميع أسواق يورونيكست ويغضى التكاملات التقنية وإعادة تنظيم النشاطات ضمن نشاطات عابرة للحدود وانسيابية مع التناغم بين قواعد السوق وأطر العمل التنظيمية.

وقد تم انجاز تكامل تقنية المعلومات فى عام 2004 عندما نتج عن الخطة الرباعية منصات تقنية معلومات متناغمة بالنسبة للتداولات النقدية (ان اس سي) والادوات المشتقة والمقاصة. وكنتيجة لذلك فان كل مشارك فى السوق لديه حالياً نقطة دخول واحدة لإتمام عمليات التداول. والخطوة الاخرى للأمام فى ترشيد هيكل تقنية معلومات يورونيكست تم فى عام 2005 مع استحداث اتوس يورونيكست ماركت سوليوشنز وخدمات تقنية المعلومات ذات الصلة بالادوات المشتركة بين يورونيكست والمعاملات التى منشأها اتوس والتى هى مزود عالمى رائد لخدمات التقنية للأسواق الرأسمالية.

وفى أثناء انجاز المرحلة الاولى من تكاملها مع السوق ومن تكامل تقنية المعلومات قامت يورونيكست بتنويع مصادر عائداتها وبالتالي اكتسبت حماية ضد التقلبات فى الاسواق المالية. وفى عام 2004 عززت من مخاطرها فى تداول السندات العامة باعتبارها المزود العالمى الرائد لعمليات التداول بين المكاتب الامامية والخلفية وباعتبارها موفرة لحلول المقاصة والتسوية. وفى عام 2005 حصلت، بالاشتراك مع السوق الايطالى للأوراق المالية، على نصيب ضخم من شركة ام تى اس وهى السوق الالكترونى الرائد لبيع سندات الدخل الثابت الاوربية بالجملة. وبالاستثمار فى العمليات التجارية التكميلية مثل هذه العمليات فقد استطاعت يورونيكست توسيع

نطاق الخدمات التي تقدمها لعملائها.

وتقدم يورونيكيست لعملائها مجموعة شاملة من الخدمات المتكاملة التي تضي باحتياجاتهم من الاسواق المالية. وهؤلاء العملاء هم أعضاء ومؤسسات مالية لهم دخول مباشر على عمليات التداول التي تتم في أسواق يورونيكيست والشركات المدرجة سنداتها المالية ضمن أسواق يورونيكيست بما يمكنهم من زيادة رأس المال إلى جانب المستثمرين من المؤسسات وشركات البيع بالتجزئة والذين يقومون بالتداول في أسواق يورونيكيست إلى جانب المنظمات الاخرى التي تستخدم تقنيات وخدمات يورونيكيست ومستخدِمي المعلومات المالية.

وتتراوح خدمات يورونيكيست من تسهيل العروض العامة وتوفير مرافق التداول للمنتجات النقدية والمشتقة إلى توفير البيانات السوقية. كما أنها تستفيد من خدمات المقاصة التي توفرها ال سي اتش كليرنرنت وخدمات التسوية والحيازة التي توفرها الاسواق المالية المحلية ومن خلال شراكتها مع يوروكليبر. وبالإضافة إلى أعمالها ذات الصلة بعمليات التداول فان المجموعة تبيع أيضا البرامج وحلول تقنية المعلومات من خلال اتوس يورونيكيست ماركت سوليوشنز وشركتها التابعة جي ال تريد.

مقدم تقنية المعلومات

- شركة اتوس يورونيكيست ماركت سوليوشنز

شركة اتوس يورونيكيست ماركت سوليوشنز أداة مشتركة ذات صلة بتقديم تقنية المعلومات بين يورونيكيست واوتوس اورجين نتجت من دمج شركتى اتوس يورونيكيست ولايف ماركت سوليوشنز، وهما مقدمى خدمات تقنية معلومات عالميين رخص التقنية للكثير من الاسواق المالية فى جميع أنحاء العالم وتحفظ بمنصة يورونيكيست للتداول.

التداول النقدى والادراج

توفر يورونيكيست خدمات وطنية وعالمية متكاملة للإدراج للمستثمرين مع سيولة

كبيرة وعمق وسهولة الدخول محليا. وسوق يورونيست النقدي هو أكثر سوق سيولة للأوراق المالية الاوربية من ناحية التداول من خلال الطلبات المركزية (1.829 بليون يورو في عام 2005) وهي السوق المالي الاوربي الرائد استنادا إلى رأس المال الذي تم الحصول عليه في عام 2005.

مجموعة يورونيست

المصالح والشراكات الجماعية

خدمات ما بعد التداول

تقاطع يورونيست للأسواق المالية والاسواق المشتقة سطح بينى مع منصة مقاصة ال سي اتش كليرنت. وتحتفظ يورونيست بنسبة 41.5% من حصص الملكية ونسبة 24.9% من حقوق التصويت في ال سي اتش كليرنت منذ بيع كليرنت في عام 2004. وتتم تسوية عمليات التداول التي تنفذ في أسواق يورونيست إما من خلال سي اس دي المحلى أو من داخل البورصة في البرتغال وسى آى كيه في بلجيكا او من خلال يوروكير التي تقدم خدمات تسوية لمجموعة كبيرة من المشاركين في الطاقة

شركة بورنكست

تمتلك يورونيست 34% من حصص المخاطرة في يورونيست، وهي سوق الطاقة الفرنسى المنظم الوحيد والتي أصبحت علامة بارزة بالنسبة لأسعار الطاقة. وقد تم تداول عقود بما يزيد على 19.7 تى دبليو اتش في يورونيست قبل يوم واحد من شريحة الحصص العاجلة في 2005.

بيع البرامج الكمبيوترية

شركة جى ال تريد

يورونيست مساهم كبير (من خلال المساهمة غير المباشرة) في شركة جى ال تريد، وهي الشركة العالمية الرائدة في تقديم حلول التداول المكتبية الاليكترونية والتي تخدم 600 مؤسسة مالية وتوفر الدخول على 114 سوق في خمس قارات.

خدمات المعلومات

إن خدمات معلومات يورونيست تعتبر وحدة متخصصة تبيع البيانات السوقية، وتنظم البث الآنى للبيانات إلى 190.000 شاشة فى جميع أنحاء العالم وتدير ما يزيد على 250 مؤشر قومى وعالى.

تداول الاسهم المشتقة

يورونيست لايف

يورونيست، وهى قسم السندات المشتقة من يورونيست، لاعب أساسى فى الصناعة العالمية للسندات المشتقة. فى عام 2005 تم تداول عقود بقيمة 606 مليون من خلال منصة التداول المتكاملة لللايف كونكت فى شركة يورونيست لايف.

المنتجات ذات الدخل الثابت

مجموعة ام تى اس

عززت يورونيست من وضعها فى الاسواق بشأن السندات، التجارية والحكومية، عن طريق الحصول على حصة ضخمة فى ام تى اس، وهى السوق الاوربى الرائد للمنتجات ذات الدخل الثابت. ويكمل ذلك مصالح يورونيست فى منصة تداول ام تى اس فرنسا للسندات الحكومية الفرنسية وفى ام تى اس نكست، وهى مشروع مشترك أقيم مع يوروام تى اس فى عام 2004 ويجمع بين مؤشرات السندات الحكومية الاوربية اللحظية (إى ام تى اكس).

وكما أوضحنا عند عرض بورصة نيويورك فقد اندمجت بورصة نيويورك مع يورونيست فى 4 أبريل 2007 ليشكلا بذلك أكبر سوق للأوراق المالية فى العالم، وأطلق على الشركة الجديدة

(إن.واى.إس.آى. يورونيست N.Y.S.E. Euronext).

المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)⁽²¹⁾

International Organization of Securities Commissions

تعريفها وأهدافها

– هي منظمة عالمية تجمع في عضويتها هيئات أسواق المال الدولية للعمل معا من أجل تحقيق ما يلي:

- التعاون معا للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية من أجل الحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات الاسواق المالية الدولية.
- تبادل المعلومات والخبرات الخاصة من أجل تدعيم التطور للأسواق المحلية.
- توحيد الجهود لتأسيس مستويات فعالة للرقابة على المعاملات الدولية للأوراق المالية.
- تدعيم المساعدات الفنية المتبادلة لتحقيق سلامة الاسواق وذلك بالتطبيق الصارم والفعال للقواعد التنظيمية ضد المخالفات التي تشوب المعاملات بالاسواق المالية.

– وقد أقرت المنظمة مجموعة من المبادئ عددها (30) لتنظيم أسواق المال للدول

الاعضاء بالمنظمة والتي تم وضعها على أساس تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- الحماية للمستثمرين.
 - ضمان أن هذه الاسواق تحقق العدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات.
 - التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.
- وهذه المبادئ مطلوب التطبيق العلمى لها فى إطار قانون مناسب لتحقيق الاهداف سالفه الذكر.

وقد تم تقسيم هذه المبادئ إلى ثمانى مجموعات مختلفة.

أولاً: المبادئ الخاصة بالجهة المنوط بها وضع القواعد التنظيمية لسوق المال

- يجب أن يتوافر الوضوح فى المسئوليات الخاصة بالجهة المنظمة للسوق.
- يجب أن يتوافر للجهة المنظمة للسوق الاستقلالية فى تنفيذ أعمالها وممارسة سلطاتها والمسئولية عن ممارستها لوظائفها وسلطاتها.
- أن يتوافر للجهة المنظمة للسوق السلطة الكافية والموارد اللازمة بالإضافة إلى القدرة على أداء وظائفها وممارسة سلطاتها.
- يجب على الجهة المنظمة للسوق أن تتبنى إجراءات تنفيذية تتسم بالوضوح والتناسق فيما بينها.
- يجب على فريق العمل بالجهة المنظمة للسوق أن يتطلع إلى تطبيق أعلى المستويات القياسية الخاصة بالعمل بما فى ذلك مقاييس السرية المناسبة.

ثانياً: المبادئ الخاصة بالمؤسسات ذات التنظيم

- على الجهة المنظمة للسوق الاستفادة من عمل المؤسسات ذاتية التنظيم التى تمارس مسئوليات إشرافية مباشرة فى المجالات الخاصة بها إلى المدى الذى يتناسب مع حجم ونضج الاسواق.
- يجب أن تكون المؤسسات ذاتية التنظيم خاضعة لإشراف الجهة المنظمة للسوق كما يجب أن تراقب مقاييس العدالة والسرية عند ممارسة السلطات وتفويض المسئوليات.

ثالثاً: المبادئ الخاصة بالتطبيق للقواعد التنظيمية للأسواق المالية

- يجب أن يكون للجهة المنظمة سلطات الفحص الشامل والاستجواب والرقابة.
- يجب أن تتمتع الجهة المنظمة للسوق بسلطات التطبيق الشامل للقواعد التنظيمية للسوق.
- يجب أن يضمن هذا النظام التطبيق الفعال والصحيح لعمليات التفتيش والاستجواب والرقابة وسلطة التنفيذ والتحقيق من فاعلية البرنامج المطبق لهذه القواعد.

رابعاً: المبادئ الخاصة بالتعاون فى تنظيم لوائح الاسواق المالية

- يجب على الجهة المنظمة للسوق أن تتمتع بالسلطة لتشارك بالمعلومات المنشورة وغير المنشورة مع الاسواق المحلية والاجنبية المماثلة لها.
- يجب أن تضع هيئة سوق المال نظاماً لتبادل المعلومات وتحدد وقت وكيفية تبادل المعلومات وغيرها مع الجهات المحلية والاجنبية المماثلة لها.
- يجب أن تسمح اللوائح التنظيمية للقائمين بالعمل بمد الجهات الاجنبية المنظمة لأسواقها بما تحتاجه لعمل تحقيقات تختص بأدائها لوظائفها وممارسة سلطاتها.

خامساً: المبادئ الخاصة بالشركات المصدرة للأوراق المالية

- يجب أن يتوافر إفصاح كامل ودقيق وفى توقيت مناسب عن المؤشرات المالية وكذلك المعلومات الاخرى التى تساعد المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم.
- يجب أن يعامل مالكي أسهم الشركات بأسلوب يتسم بالعدل والمساواة.
- يجب أن تكون معايير المحاسبة والمراجعة فى أعلى المستويات المقبولة عالمياً.

سادساً: المبادئ الخاصة بآليات الاستثمار الجماعى - صناديق الاستثمار

- يجب أن تحدد القواعد التنظيمية للترخيص والاحكام المنظمة لصناديق الاستثمار ومديرى الاستثمار.
- يجب أن توفر القواعد التنظيمية الشكل القانونى لهذه الصناديق وقواعد الفصل أو العزل والحماية لأصول العميل.
- يجب أن تشترط اللوائح ضرورة الافصاح كما هو موضح مسبقاً فى المبادئ الخاصة بالشركات المصدرة للأوراق المالية وذلك حتى يمكن تقييم مدى صلاحية صندوق الاستثمار بالنسبة للمستثمرين وتحديد قيمة العائد على الاستثمار فى هذا الصندوق.
- يجب أن تتضمن اللوائح التنظيمية وجود قاعدة بيانات مناسبة للكشف عن قيمة الاصول والتسعير ووحدات الاسترداد بالصناديق.

سابعاً: مبادئ خاصة بالشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

- يجب أن تضع اللوائح التنظيمية حد أدنى من الشروط الواجب توافرها للشركات

العاملة فى مجال الاوراق المالية.

- يجب أن يتوافر للشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية رأس مال مصدر وقابل للزيادة بالاضافة إلى متطلبات أخرى لازمة لهذه الشركات.
- يجب على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية أن تستجيب للقواعد المطلوبة بالنسبة للتنظيم الداخلى لهذه الشركات والخبرة اللازمة للمديرين والتي تهدف لحماية مصالح العملاء وبحث تقبل الادارة تحمل المسئولية تجاه هذه المتطلبات.
- يجب توافر إجراءات قانونية للتعامل مع عدم توفيق الشركات العاملة فى مجال الاوراق فى أداء أعمالها للحد من أضرار وخسائر المستثمرين واحتواء مخاطر المعاملات.

ثامناً: مبادئ خاصة بالسوق الثانوى (سوق التداول)

- يجب أن يخضع نظام التداول وإنشاء بورصات الاوراق المالية لسلطة وإشراف الجهة المنظمة للسوق.
- يجب توافر رقابة مستمرة وإشراف على البورصة ونظم التداول بهدف ضمان سلامة المعاملات من خلال المحافظة على قواعد العدالة والمساواة التى تحقق التوازن المناسب بين مطالب مختلف المتعاملين بالسوق.
- يجب أن تهدف القواعد والاحكام والضوابط إلى شفافية التعامل فى البورصة.
- يجب أن توضع الضوابط والاحكام والقواعد التى تضمن كشف عمليات التلاعب فى الاسعار والممارسات غير العادلة وتعمل على منعها.
- يجب أن توضع الضوابط والاحكام والقواعد التى تؤدى الى تقليل مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية التى تؤثر على أداء السوق.
- يجب أن يخضع نظام التسويق والمقاصة للعمليات فى الاوراق المالية إلى إشراف الهيئة بحيث يضمن العدالة والفاعلية والكفاءة والحد من مخاطر المعاملات.

المراجع

مراجع عامة تم الإستناد إليها

- اتحاد الشركات الاستثمارية، نظرة عامة على أنظمة أسواق رأس المال فى بعض الدول المختلفة وإمكانية الاستفادة منها فى القانون المقترح، الكويت: ورقة غير منشورة.

- الهيئة العامة لسوق المال - مسقط.

- الهيئة العامة لسوق المال، جمهورية مصر العربية.

- دليل بورصة دى العالمية.

- سوق الدوحة للأوراق المالية، الدوحة: قطر.

- سوق مسقط للأوراق المالية.

- دليل أعضاء اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، اتحاد البورصات وهيئة أسواق المال العربية.

- صندوق النقد العربى، قاعدة بيانات أسواق الاوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثانى 2006.

- هيئة الاوراق المالية والسلع - دولة الامارات العربية المتحدة.

- هيئة السوق المالية - المملكة العربية السعودية.

- International organization of securities commission, (I.O.S.C.O), objectives and principles of securities regulation, May 2003.

- Alexander, Gordon J., William F. Sharpe and Jeffrey v, Bailey, Fundamentals of in vestments, 2nd ed. (pent ice -Hall inc), 1993.

- Dahel, R. (Ed) (2000), Arab stock Markets: Recent Trends and performance, the Arab planning Institute. Kuwait.

- www.tse.or.jp.
- www.egyptse.com.
- www.cma.gov.eg.
- www.londonstockexchange.com.
- www.nyse.com.
- www.dsm.com.qa.
- www.aems.net.
- www.gltrade.com.
- www.gltrade.com.
- www.aens.net.
- www.powernext.lt.
- www.gltrade.com.
- www.adsm.co.ae.
- www.dfix.ae.
- www.dfm.ae.
- www.bse.com.lb.
- www.tse.or.jp/orip.
- www.ses.com.sq.

المراجع حسب ترتيب ورودها

1- اتحاد الشركات الاستثمارية، نظرة عامة على أنظمة أسواق رأس المال في بعض الدول المختلفة وإمكانية الاستفادة منها في القانون المقترح، الكويت: ورقة غير منشورة.

2- هيئة السوق المالية - المملكة العربية السعودية.

3- www.dfm.ae

- 4- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الاوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني 2006.
- 5- هيئة الاوراق المالية والسلع - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 6- تم الحصول على بيانات بورصة دبي العالمية من:
Nasser Al Shaali, Chief Operating Officer -
Jean Paul Eulaers, Head of the Membership -
ضمن المحاضرة التي قدمها لاتحاد الشركات الاستثمارية بتاريخ 2006/6/18،
وأيضاً من دليل بورصة دبي العالمية.
- 7- الهيئة العامة لسوق المال، مسقط، سلطنة عمان.
- 8- سوق مسق للأوراق المالية - مسقط، سلطنة عمان.
- 9- www.dsm.com.qa
- 10- سوق الدوحة للأوراق المالية، الدوحة، قطر.
- 11- دليل أعضاء اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، اتحاد البورصات
وهيئة أسواق المال العربية.
- 12- دليل أعضاء اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية، اتحاد البورصات
وهيئات أسواق المال العربية.
- 13- www.egyptse.com
- 14- الهيئة العامة لسوق المال، جمهورية مصر العربية.
- 15- Amman Stock Exchange
- 16- www.tse.or.jp
- 17- Dahel, R. (Ed) (2000). Arab stock Markets: Recent Trends and performance, the Arab planning Institute, Kuwait.
- 18- www.nyse.com
- 19- Alexander, Gordon J, William F. Sharpe and Jeffrey v. Bailey
Fundamentals of in vestments, 2nd ed. (pent ice -Hall inc), 1993.

www.londonstockexchange.com - 20

International organization of securities commission, - 21
(I.O.S.C.O), objectives and principles of securities regulation
May 2003 .